جبر الضرر

مِن منظور المُجتمعات المحليّة في سوريا

الكسرة وهجين كحالة دراسيّة

إعداد

يوسف وهبة

تنفيذ وإشراف

JFL

تمّوز يوليو ٢٠٢٤

جميع الحقوق محفوظة ©

تمّ إنجاز هذه الورقة بدعم من إمبيونيتي ووتش ووزارة الشؤون الخارجية الهولندية

إنّ الآراء الواردة في هذه الورقة لا تعكس ماورد بالضرورة وجهتي نظر إمبيونيتي ووتش
ووزارة الشؤون الخارجية الهولندية

منظمة العدالة من أجل الحياة هي منظمة سورية غير حكومية وغير ربحية عاملة في شمال شرق سوريا منذ العام ٢٠١٥، مرخصة في ألمانيا منذ العام ٢٠١٩ وفي فرنسا منذ العام ٢٠٢٣.

ضمن رسالة المنظمة المتمثلة بالسعي بشكل تشاركي لتعزيز حقوق الإنسان والحوار وتعزيز الحريّات في سوريّة من خلال التوثيق والمناصرة والوصول وجهود بناء قدرات المجتمعات والمنظّمات، تعمل المنظمة على مسارين استراتيجيين قابلة للتعديل كل ثلاث أعوام، تتلخص في تعزيز العدالة والدفاع عن حقوق الإنسان في سوريا وتعزيز حق السوريين والسوريات بالمشاركة السياسية والمدنية.

قائمة المحتويات

شكر وتقدير 1

ملخص تنفيذي 2

مقدمة 5

منهجية البحث 9

١. جبر الضرر 11

١.١ جبر الضرر والانتصاف الفعال 11

١.٢ جبر الضرر والعدالة الانتقالية 13

٢. جبر الضرر واستمرار النزاع 16

٢.١ تحليل نظري 16

٢.٢ تحليل عملي 19

٣. المعرفة المستنيرة وإدارة التوقعات 22

٤. دور الضحايا والمجتمعات المحلية 25

٥. من هم الضحايا المستهدفون بجبر الضرر؟ 29

٥.١ تحديد الضحايا 30

٥.٢ تحديات عملية 33

٦. أنماط الانتهاكات 36

٦.١ الحرية والأمن الشخصي 36

٦.٢ التمييز والتهميش 38

٦.٣ الأوضاع الاقتصادية والمعيشية 39

٦.٤ النزوح والتهجير 40

٦.٥ التعليم 41

٧. تدابير جبر الضرر 44

٧.١ مقاربة الجبر الفردي والجماعي 44

٧.٢ الاقتصاد كجبر ضرر جماعي 46

٧.٣ رد الحقوق/الاستعادة 48

٧.٤ إعادة التأهيل 50

٧.٥ التعويض 52

٧.٦ تخليد الذكرى 53

٨. دور التدابير والهياكل المجتمعية في جبر الضرر 55
٨.١ الفرص 55
٨.٢ التحديات 57
خلاصات وتوصيات 61
الملحق الأول: نبذة مختصرة عن هجين 64
الملحق الثاني: نبذة مختصرة عن الكسرة 66

شكر وتقدير

يتقدم مُعدّ هذه الورقة البحثية بجزيل الشكر والامتنان للمشاركين والمشاركات في مناقشات مجموعات التركيز من منطقتي الكسرة وهجين في دير الزور على رغبتهم/نّ وإقبالهم/نّ على المشاركة الفعالة والحوار المفتوح في الجلسات، ومشاركتهم/نّ وجهات النظر والمواقف بكل شفافية ووعي ورغبة في المساهمة في نقاش موضوعي من شأنه التأثير على مستقبل سوريا. كما يتوجه بالشكر والتقدير للخبراء/الخبيرات والممارسين/ات في مجالات العمل المدني والحقوقي والعدالة الانتقالية الذين/اللواتي تطوعوا/ن للمشاركة في المقابلات الفردية، ولم يبخلوا/نَ في مشاركة خلاصة المعرفة والخبرة التي اكتسبوها/نها عبر سنين عملهم/ن الميداني والأكاديمي الطويلة. ويخص بالشكر والتقدير فريق عمل منظمة العدالة من أجل الحياة، لقيامهم بكافة جهود المتابعة والتنسيق قبل وخلال الجلسات المعرفية وجلسات الحوار المركّز، ومساهمتهم في تجاوز صعوبات التواصل عن بُعد من خلال تيسير الجلسات والحوار بين المشاركين والمشاركات.

ملخص تنفيذي

تقدّم هذه الورقة البحثية تحليلًا لتصوّرات ممثلين[1] عن المجتمعات المحلية في منطقتي الكسرة وهجين في دير الزور[2] حول تدابير جبر الضرر التي من الممكن أن تعالج الأضرار التي تعرّض لها الأفراد والمجتمعات في هاتين المنطقتين بسبب أنماط الانتهاكات التي شهدتها خلال سنوات النزاع. تهدف الورقة إلى عرض هذه الآراء والتصورات كحالة دراسية تحلل من خلال النهج التشاركي كيف تنظر المجتمعات المحلية لجدوى وإمكانية تنفيذ تدابير جبر الضرر، بالإضافة إلى المعايير والعناصر التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في كافة مراحل تناول هذه القضية، انطلاقًا من إدراك خصوصية هذه المجتمعات فيما يتعلق بالتجربة خلال النزاع، وكذلك بيئتها الثقافية والاجتماعية.

من خلال مقارنة تصورات المشاركين في هذه الورقة مع المعايير والأدبيات ذات الصلة في أحكام وتفسيرات القانون الدولي والعدالة الانتقالية، بالإضافة إلى آراء الخبراء والممارسين في هذه المجالات، تخلص هذه الورقة البحثية إلى مجموعة من النتائج التي تهدف للمساهمة في نقاش موضوعي عام حول جبر الضرر في سوريا. يمكن تلخيص أهم النتائج الرئيسية على النحو التالي:

1. إن مناقشة تدابير جبر الضرر على الرغم من استمرار النزاع وعدم جهوزية عناصر العدالة الانتقالية الأخرى لا يعني استغناءً عن تلك التدابير أو فرضًا لأولويات على عكس المصلحة أو التوجهات العامة. يعزز التفكير في جبر الضرر وعي وتمسك الضحايا والمجتمعات المحلية بحقوقهم الأصيلة في الانتصاف الفعال، ويؤكد على المسؤوليات القانونية لأطراف النزاع وفي مقدمتهم الدولة السورية.

---

[1] إن استخدام اللغة الجندرية في هذه الورقة البحثية يهدف إلى البساطة اللغوية ولا يعني أي تحيز أو تمييز تجاه أي جنس أو نوع اجتماعي.

[2] للاطلاع على نبذة مختصرة عن الكسرة وهجين، انظر الملحقين الأول والثاني.

2. لا بد أن يتم تصميم وتنفيذ برامج العدالة الانتقالية رسميًا على المستوى الوطني عندما تتحقق الشروط اللازمة لذلك وأهمها تحقيق الانتقال وإيجاد الإطار الذي يضمن اليقين القانوني لتلك البرامج والاستحقاقات التي تقدمها. يشكل الانخراط مع المجتمعات المحلية في حوارات مفتوحة ومشاورات موضوعية قائمة على المعرفة المستنيرة حول تدابير جبر الضرر و/أو غيرها من عناصر العدالة الانتقالية شكلًا من أشكال إشراك الضحايا والمجتمعات المحلية، ويضمن إعدادًا لشكل ومضمون برامج العدالة الانتقالية.
3. قد تلعب تدخلات "تخفيف الضرر" في ظل الوضع الراهن وعلى الرغم من استمرار النزاع عاملًا جوهريًا في تخفيف حدة النزاع وتحفيز الضحايا على أخذ المبادرة في المشاركة الفعالة في الحياة العامة وتوسيع نطاق الوصول لمجتمع الضحايا.
4. إن النهج الشمولي المتكامل للعدالة الانتقالية لا يتعارض مع تصميم تدخلات على أساس نهج "التخصيص" تستهدف مجتمعات محلية محددة وتراعي وتستجيب لخصوصية تجربتها وبيئتها الثقافية والاجتماعية. يساهم هذا النهج في تجاوز العديد من التحديات التي تواجه تصميم وتنفيذ تدابير جبر الضرر كإنشاء سجلات الضحايا وتحديد أنماط الانتهاكات والاستحقاقات المناسبة لمعالجة آثارها.
5. إن النطاق الواسع ومتعدد المستويات لأنماط الانتهاكات أدى إلى التماهي بين الضرر الفردي والجماعي في المجتمعات المحلية. هذا يستوجب تصميم برامج لجبر الضرر تراعي هذا الأثر، ولكنها في الوقت ذاته لا تتعارض مع الحقوق الفردية في الجبر. ينبغي لجهود المساهمة في "تخفيف الضرر" أو ما يسمى أحيانًا "جبر الضرر المؤقت"[3] ألا تسبب معضلات قانونية في المستقبل كالادعاء بإقرار الأفراد الذين استفادوا من استحقاقات معينة لتخفيف الضرر أنهم تنازلوا عن حقهم في الجبر وأعفوا السلطة المكلفة بتنفيذ برامج العدالة الانتقالية من تلك المسؤولية.

---

[3] تجدر الإشارة إلى أن استخدام مصطلحي "تخفيف الضرر" و"جبر الضرر المؤقت" لا يشير في هذه الورقة البحثية إلى اعتمادهما كمصطلحين قانونيين أو مُلزمين، ولكنه استخدام في سياق عرض منظور ووجهات نظر المشاركين في الحوارات التفاعلية لهذه الورقة.

6. قد تساهم التدابير والهياكل المجتمعية التقليدية إيجابًا في تصميم وتنفيذ تدابير جبر الضرر المخصصة للمجتمعات المحلية نظرًا لاستقرار دورها والتقبل المجتمعي له. إلا أن هذا الدور يجب ألا يكون بمعزل عن اعتبارات متعددة لضمان عدم تسببه بمزيد من النزاعات أو زعزعة دور سيادة القانون أو حقوق الإنسان للأفراد والمجتمعات.
7. تعتبر إعادة التأهيل من أهم التدابير التي تقدم استحقاقات جوهرية لجبر الضرر فرديًا وجماعيًا، وهي تتقاطع مع تدابير أخرى وتساهم في إنجاحها كتلك المرتبطة بالوضع الاقتصادي والمعيشي، رد الحقوق، التعويض، وتخليد الذكرى. يجب التعامل مع تدابير التعويض المالي على وجه التحديد بحساسية تراعي الخلفيات الثقافية والاجتماعية السائدة في كل مجتمع محلي، وبما يضمن ألا تشكّل بيئة تنافسية تؤدي إلى الانحراف عن أهداف جبر الضرر الرئيسية.
8. تكتسب تدابير جبر الضرر شرعيتها من المشاركة الفعالة للضحايا والمجتمعات المحلية في تصميمها وتنفيذها ومراقبتها. يجب ألا تكون هذه المشاركة مجرد شعار أو أن تقتصر على التشاور الشكلي، كما يجب أن تستوفي شرطًا أساسيًا مسبقًا هو مشاركة المعرفة المستنيرة. يعتبر دعم مجموعات وشبكات الضحايا والعائلات استراتيجية فعالة في تحقيق مشاركتهم الفعالة لقدرتهم على الوصول والتواصل ومشاركة المعرفة المستنيرة ومناقشة أولويات الجبر بوسائل مبسطة ومقبولة قائمة على التعاضد والتجارب المشتركة.
9. على الرغم من تعدد العناصر المشتركة بين العمل الإنساني والتنموي وما يُعرف بالتعافي المبكر من جهة، وتدابير جبر الضرر من جهة أخرى، إلا أن الدور الذي يمكن أن تلعبه الجهات القائمة على تلك التدخلات يجب أن يكون متمايزًا وقائمًا على أساس حقوقي وليس مجرد استجابة للحاجات.
10. تلعب منظمات المجتمع المدني الدور الرئيسي في مناقشة وتصميم تدابير جبر الضرر في أي مرحلة، مع ضرورة أن تصمم تدخلاتها على أساس التخصص والنهج التشاركي مع المجتمعات المحلية.

مقدمة

على الرغم من أن آليات العدالة الانتقالية تُصَمَّم في مراحل ما بعد النزاع أو الاستبداد للتعامل مع آثار الماضي، إلا أن العديد من أبعادها يمكن أن تبدأ – وأحيانًا يجب أن تبدأ – خلال النزاع، مثل توثيق الانتهاكات والبحث عن المفقودين وتمكين الضحايا وحفظ الذاكرة وجهود المحاسبة الجنائية. إلا أن هذه الأبعاد في ظل غياب آليات فعالة تنفيذية توظف محتواها ونتائجها قد تؤدي إلى "تفاقم شعور الضحايا بالتخلي عنهم وانعدام حيلتهم بسبب عدم فعالية المجتمع الدولي في وضع حد لهذه الانتهاكات"،[4] مما يتطلب تدخلات تحقق لهم شيئًا من اليقين في الاستجابة للضرر الذي تعرضوا له وللجهود التي يقومون بها. يشير المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار إلى أنه "ينبغي أن تتعامل آليات العدالة الانتقالية في أوقات النزاع بأفضل طريقة ممكنة مع العجز، المؤقت على الأقل، عن الوفاء بما لم يُلَبَّ من توقعات الضحايا والمجتمعات المحلية الذين أنشئت باسمهم".[5]

من هذا المنطلق، تبرز أهمية تعزيز مناقشة والعمل على مختلف الأبعاد المتعلقة بالعدالة الانتقالية وإن كانت الشروط الظرفية والموضوعية لتنفيذها غير متوفرة بعد، وذلك لتقديم إجابات مناسبة للضحايا والمجتمعات المحلية تساهم في إدارة توقعاتهم وتعزيز مشاركتهم الحالية والمستقبلية في مساراتها سواء بالنسبة للإعداد أو التصميم أو التنفيذ. ويمثل جبر الضرر أحد الأولويات في هذا النقاش لأنه التدبير الوحيد الذي يتعلق بالضحايا مباشرة بالإضافة إلى أبعاده المجتمعية. وفي ظل استمرار النزاع؛ غياب سيادة القانون؛ تعدد القوى المسيطرة؛ استمرار الانتهاكات؛ الوضع الاقتصادي المتردي؛ محدودية مسارات المحاسبة؛ وانسداد آفاق الانتقال السياسي القريب، يحتاج الضحايا والمجتمعات المحلية للنظر فيما يلبي لهم، ولو جزئيًا أو مؤقتًا، توقعاتهم ومساعيهم على غرار التدابير الأخرى المرتبطة

---

[4] مجلس حقوق الإنسان، تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار، A/HRC/45/45، ٩ تموز/يوليو ٢٠٢٠، الفقرة ٤٩.

[5] المصدر السابق، الفقرة ٥٠.

بأبعاد العدالة والحقيقة التي أنشئت على الرغم من استمرار النزاع، كالآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١،[6] والمؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في الجمهورية العربية السورية.[7]

تسعى منظمة العدالة من أجل الحياة إلى المساهمة في تطوير نقاش موضوعي حول تدابير جبر الضرر المناسبة للمجتمعات المحلية في سوريا من خلال تقديم دراسة حالة من الكسرة وهجين في دير الزور، يتم من خلالها تحليل كيف تتناول المجتمعات المحلية جبر الضرر والأسس التي تؤثر في تشكيل مواقفها وأولوياتها تجاه تدابيره والاستحقاقات المناسبة منه. ترى منظمة العدالة من أجل الحياة أن هذه الورقة البحثية تقدم نموذجًا قد يصلح في سياقات أخرى في سوريا لتعزيز النقاش على المستوى الوطني حول جبر الضرر، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية النهج التشاركي الذي تعتمده الورقة وانطلاقها من وجهات نظر المجتمعات المحلية باعتبارهم أصحاب المصلحة الرئيسيين والأكثر قدرة على وضع التصورات المناسبة لتجربتهم وخصوصية مجتمعاتهم.

توضح دراسة الحالة في الكسرة وهجين كيف يمكن للمجتمعات المحلية أن تؤطّر أنماط الانتهاكات وتصنيف الضحايا والتدابير المرجح أن تكون أكثر ملاءمة لجبر الضرر، وذلك من منظور مجتمعي يوازن بين التجارب الفردية والمجتمعية. بناءً على ذلك، قد تتمايز هذه الأطر والتصنيفات عن تلك التي تعبر عنها مجتمعات محلية أخرى، وهذا من شأنه أن يسلط الضوء على ضرورة عدم التعميم وإسقاط الحلول أو الأولويات بشكل شمولي لا يراعي الخصوصيات المجتمعية والمناطقية. من الأمثلة العملية على هذا التمايز وتأثيره، أن المشاركين في هذه الورقة البحثية أولوا اهتمامًا خاصًا لتأثير البيئة العشائرية على معظم أبعاد قضايا جبر

---

[6] الجمعية العامة للأمم المتحدة، قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦: آلية دولية محايدة مستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١، A/RES/71/248، ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

[7] الجمعية العامة للأمم المتحدة، قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٩ حزيران/يونيو ٢٠٢٣: المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في الجمهورية العربية السورية، A/RES/77/301، ٥ تموز/يوليو ٢٠٢٣.

الضرر، وهو أمر قد لا يكون بالضرورة بذات الأثر في مناطق ومجتمعات أخرى، مما يعني أن تأطير الانتهاكات والتجارب والاستحقاقات المناسبة قد لا تكون بالضرورة متطابقة مع رؤية المجتمعات المحلية في الكسرة وهجين. بالطبع هذا لا يعني استثناء أو استبعاد عدة تجارب وأولويات مشتركة على المستوى الوطني السوري، كقضية المعتقلين والمختفين قسريًا على سبيل المثال.

بناءً على ذلك، لا تفترض هذه الورقة البحثية أن ما توصل إليه المشاركون فيها يمثل بالضرورة إجماعًا على أي من نتائجها، ولا يعني عدم التطرق لأية أنماط للانتهاكات أو تدابير لجبر الضرر انطباقه على أي سياق آخر في سوريا. ترتبط نتائج هذه الورقة بتجربة المشاركين من المجتمعات المحلية في الكسرة وهجين بشكل حصري، وقد تم تحليلها على هذا الأساس مقارنة بالأدبيات القانونية والأكاديمية والخبرات العملية المتوفرة وذات الصلة.

وتنقسم مواضيع البحث إلى ثمانية أقسام رئيسية على النحو التالي:

يقدم **القسم الأول** ملخصًا للإطار النظري لجبر الضرر باعتباره أحد مكونات الانتصاف الفعال في كل الظروف، وكذلك أحد تدابير العدالة الانتقالية وارتباطها بمعالجة آثار الانتهاكات خلال النزاع المسلح أو الحكم الاستبدادي. هذا القسم هو الوحيد الذي لا يدمج وجهات نظر ومدخلات المشاركين في الورقة البحثية، لأن هدفه التأسيس النظري للإطار المفاهيمي المعتمد.

يحاول **القسم الثاني** الإجابة عن السؤال المحوري ما إذا كان من الممكن والمجدي تصميم وتنفيذ تدابير جبر الضرر قبل انتهاء النزاع وبمعزل عن تشكيل إطار رسمي مكلف قانونًا بآليات العدالة الانتقالية. يدمج القسم بين التحليل النظري المستند إلى آراء الخبراء ورؤية المشاركين في الورقة.

يركّز **القسم الثالث** على الشرط الأساسي لتناول تدابير جبر الضرر، وهو المعرفة المستنيرة وإدارة توقعات الضحايا والمجتمعات المحلية. بالإضافة إلى طرح الأساس المنطقي لهذا الشرط، يقدم القسم توصيات المشاركين بخصوصه. ويرتبط **القسم الرابع** بشكل موضوعي

بالقسم الثالث حيث أن دور الضحايا والمجتمعات المحلية في تصميم وتنفيذ تدابير جبر الضرر لا يمكن تحقيقه إلا عبر استيفاء شرط المعرفة المستنيرة.

يتناول **القسم الخامس** قضية تحديد الضحايا مفاهيميًا وعمليًا، وهو تدبير لا غنى عنه في تدابير جبر الضرر التي ترتبط دونًا عن سواها من التدابير بالضحايا بشكل مباشر. يبين هذا القسم وجهة نظر المشاركين في الاعتبارات العملية اللازمة لتحديد الضحايا، بالإضافة إلى الإطار النظري الذي يتعامل مع ذلك.

يعرض **القسم السادس** ما توصل إليه المشاركون من تحديد لأنماط الانتهاكات الرئيسية في سياق خصوصية التجربة التي مرت بها المجتمعات المحلية في الكسرة وهجين. انطلاقًا من ذلك، يطرح **القسم السابع** ما يعتبره المشاركون الإطار العام لتدابير جبر الضرر التي تتناسب وتحديد الضحايا وأنماط الانتهاكات انطلاقًا من قياس مدى الضرر والأثر الذي تسببه تلك الانتهاكات.

أما **القسم الثامن**، فمكرّس لتناول الدور والأثر الذي يمكن للهياكل المجتمعية القائمة في المجتمعات المحلية أن تلعبه في تيسير أو عرقلة تدابير جبر الضرر.

تُختتم الورقة البحثية بمجموعة من الخلاصات والتوصيات التي تعكس بشكل أساسي ما توصل إليه المشاركون خلال نقاشاتهم والمقابلات التي أجريت معهم. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الخلاصات والتوصيات ليست شاملة ولا تعكس بالضرورة إلا وجهات النظر التي تم تحليلها في سياق هذه الورقة.

منهجية البحث

تطرح هذه الورقة البحثية سؤالين مترابطين تم تحديد الحاجة للإجابة عليهما بناءً على أنشطة وتدخلات سابقة لمنظمة العدالة من أجل الحياة:

1. ما هو منظور المجتمعات المحلية في سوريا لتدابير جبر الضرر المتناسبة مع خصوصية تجربتها وفي سياق عدالة انتقالية فعالة؟
2. ما هي التحديات، والفرص، والشروط الموضوعية ذات الصلة على مستوى المضمون، الواقع، واختلاف التجارب والبيئات الاجتماعية والثقافية؟

تعتمد الورقة منهجًا تحليليًا مقارنًا لمدخلات تشاركية مع الأدبيات ذات الصلة من وحي القانون الدولي والتجارب السابقة وآراء الخبراء. تستند الورقة إلى نتائج أربع نقاشات مجموعات تركيز تتألف من ٣٢ سيدة ورجلًا من منطقتي الكسرة وهجين في دير الزور، بالإضافة إلى مقابلات شبه هيكلية مع ثماني خبراء و/أو ممارسين في مجالات العدالة الانتقالية والعمل المدني والحقوقي.

تم تحديد معايير المشاركة في نقاشات مجموعات التركيز بالتشاور مع منظمة العدالة من أجل الحياة للأخذ بعين الاعتبار معرفتهم الميدانية والسياقية في المنطقة والتناسب مع حاجات الإجابة على أسئلة البحث. عُقدت قبل نقاشات مجموعات التركيز جلستان "معرفيتان" تم من خلالها عرض الإطار المفاهيمي العام للانتصاف الفعال والعدالة الانتقالية، مع التركيز على جبر الضرر. هدفت هاتان الجلستان لضمان أن المشاركين قادرون على تكوين وجهات نظر ومواقف قائمة على حد مقبول من المعرفة المستنيرة بتفاصيل جبر الضرر في إطاره النظري والحقوقي والسياقي العام. عُقِدت نقاشات مجموعات التركيز عقب تحضير سلسلة من الأسئلة المحددة المستقاة من سؤالي البحث الرئيسيين. تشارك الباحث وأعضاء فريق العدالة من اجل الحياة تيسير الجلسات عن بُعد ووجهًا لوجه في المنطقتين المستهدفتين.

بناءً على التحليل الأولي لنتائج نقاشات مجموعات التركيز، تم عقد المقابلات مع الخبراء والممارسين الذين تم اختيارهم بناءً على معايير معدة مسبقًا تتنوع بين المعرفة بالسياق، الخبرة الأكاديمية و/أو العملية في مجال العدالة الانتقالية، والانخراط الفعال في العمل المدني. هدفت هذه المقابلات إلى توفير مصدر إضافي للتحليل والمقارنة بالإضافة إلى نتائج البحث المكتبي الذي ركز على الأدبيات ذات الصلة، خاصة تقارير ومواقف المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار، بالإضافة إلى منشورات وتقارير جهات وخبراء آخرين متخصصين في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، وغير ذلك.

يهدف النهج المقارن بين مدخلات المشاركين والأدبيات المتوفرة إلى تسليط الضوء على الفرص والتحديات نظريًا وعمليًا، وكذلك إلى تعزيز المقترحات أو العناصر التنفيذية التي توصل لها المشاركون في الحوارات التفاعلية. تدمج أقسام الورقة البحثية بين مدخلات النقاش على اختلافها ونتائج البحث المكتبي، مع الإشارة إلى أن نقطة البدء في صياغة المضمون هي دائمًا منظور المجتمعات المحلية.

١. جبر الضرر

يتميز مصطلح "الجبر" بفرادته حيث أنّ جبر الشيء في اللغتين العربية[8] والانكليزية[9] يعني إصلاحه أو إعادته إلى وضعه السليم. ويتطلب الجبر تحديد سبب الخلل كي يتم تحديد كيفية إصلاحه. هذا المفهوم اللغوي للجبر يجعل المفهوم الاصطلاحي لجبر الضرر في السياق الحقوقي ذاتيّ التفسير حيث يرمي إلى "الإقرار بأسباب وقوع انتهاكات حقوق الإنسان والمظالم وبتبعاتها كما يرمي إلى معالجتها على حدّ سواء".[10] وعلى الرغم من هذا الوضوح المفترض، عادةً ما يعتري التعامل مع جبر الضرر تعقيدات معرفية وسياقية سواء كأحد عناصر الحق في الانتصاف الفعال أو تدابير العدالة الانتقالية.

١.١ جبر الضرر والانتصاف الفعال

نصّت المادة ٨ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ على حق كل شخص في "اللجوء للمحاكم الوطنية المختصة لإنصافه الفعلي من أية أعمال تنتهك الحقوق الأساسية التي يمنحها إياه الدستور أو القانون". وجاءت المادة ٢(٣) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦ لتُكرّس هذا الحق وتجعله أكثر شمولًا من خلال ضمانه فيما يتعلق بجميع الحقوق الواردة في العهد، والتي يجب أن تكون محمية في القوانين والتشريعات الوطنية.[11] إذن، الحق في الانتصاف قائم على منطق أن حقوق الإنسان أصيلة ومُصانة، وعرقلة تمتع الأفراد بتلك الحقوق يعتبر انتهاكًا تجب معالجته كأحد التزامات الدولة القانونية.

وواجب توفير سبُل الانتصاف لا يقتصر على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، إنما ينطبق على كافة الحقوق وذلك للدفاع عنها بمجرد انتهاكها دون اشتراط عتبةٍ لجسامة

---

[8] معجم المعاني الجامع.

[9] Cambridge Dictionary.

[10] المركز الدولي للعدالة الانتقالية، *جبر الضرر*.

[11] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦، المادة ٢(١-٢).

ذلك الانتهاك. وكي يكون الانتصاف فعالًا، يجب إنشاء الآليات القضائية والإدارية المناسبة وسهلة الوصول للتعامل مع ادعاءات الانتهاكات. فالآليات القضائية كفيلة بضمان نفاذ أحكام القانون من خلال الإطار التفسيري للعهد، بينما تعكس الآليات الإدارية واجب الدولة في التحقيق الفوري في مزاعم الانتهاكات من خلال هيئات مستقلة ونزيهة.[12] بناءً على ذلك، فالحق في الانتصاف الفعال مقترن بتمتع الأفراد بباقي الحقوق في كل الأوقات والظروف، سواء كان الانتهاك من قبل الجهات الرسمية أو جهات خاصة، وبغض النظر عن الظروف القائمة سواء كانت في السلم أو الحرب.[13]

بالإضافة إلى هذه الالتزامات الإجرائية على الدولة، فالانتصاف الفعال يفرض التزامات موضوعية تتمثل فيما تقدمه تلك الإجراءات من جبر ضرر للأفراد الذين انتهكت حقوقهم، وبدون ذلك لا يتم الوفاء بالالتزام بتوفير سبُل انتصاف فعال، وهو أمر أساسي لفعالية هذا الواجب الملقى على عاتق الدولة.[14] وعلى الرغم من تخصيص بعض الحقوق بواجب "التعويض" عند انتهاكها،[15] إلا أنه على الدولة واجب عام بتوفير جبر الضرر في كل الأحوال وعن كافة الحقوق.[16] وفي هذا السياق، لا يقتصر جبر الضرر على التعويض المالي، إنما، حيث يكون مناسبًا، يشمل الاسترداد أو الإعادة، إعادة التأهيل، وتحقيق الرضا ورد الاعتبار الذي بدوره قد يكون على شكل اعتذار علني، تخليد للذكرى، ضمانات لعدم التكرار، وتغييرات في القوانين والممارسات.[17] وتجدر الإشارة إلى أن جبر الضرر لا يلغي ولا يتناقض مع واجب الدولة في محاسبة المتورطين في الانتهاكات خاصة عندما تكون جنائية وفقًا للقانون

---

[12] UN Human Rights Committee, General comment No. 31 [80], The nature of the general legal obligation imposed on States Parties to the Covenant, CCPR/C/21/Rev.1/Add.13, 26 May 2004, para. 15.

[13] تنص أحكام أخرى في القانون الدولي على واجب الدولة في توفير سبل الانتصاف الفعال، ومنها: الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، المادة ٦؛ اتفاقية مناهضة التعذيب، المادة ١٤؛ اتفاقية حقوق الطفل، المادة ٣٩؛ البروتوكول الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، المادة ٩١؛ ونظام روما الأساسي، المادة ٧٥.

[14] UN Human Rights Committee, General comment No. 31 [80], The nature of the general legal obligation imposed on States Parties to the Covenant, CCPR/C/21/Rev.1/Add.13, 26 May 2004, para. 16.

[15] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦، المادتان ٩(٥) و١٤(٦).

[16] UN Human Rights Committee, General comment No. 31 [80], The nature of the general legal obligation imposed on States Parties to the Covenant, CCPR/C/21/Rev.1/Add.13, 26 May 2004, para. 16.

[17] Ibid.

الوطني أو الدولي، كالتعذيب والمعاملة اللاإنسانية، القتل خارج نطاق القضاء، والاختفاء القسري. تعتبر محاسبة الجناة أحد العناصر الموضوعية للانتصاف الفعال التي تنتج عن التدابير الإجرائية وأهمها التحقيق الفوري والفعال والمحاكمة العادلة،[18] ويجب ألا تتم المفاضلة بين المحاسبة وجبر الضرر، لأنهما عنصران متلازمان للانتصاف الفعال.

١.٢ جبر الضرر والعدالة الانتقالية

برزت ظاهرة الإفلات من العقاب بشكل مطّرد منذ سبعينات القرن الماضي خاصة في دول أمريكا اللاتينية التي كانت خاضعة لأنظمة استبدادية. وعلى الرغم من أن الجهود الأساسية في ذلك الوقت كانت للمطالبة بالعفو عن السجناء السياسيين لدى تلك الأنظمة، إلا أن العفو تحوّل إلى شكل من أشكال المكافأة على الإفلات من العقاب الذي باتت تلك الأنظمة تستخدمه لتنظيم إفلاتها من العقاب على الأنماط المنهجية لانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها.[19] والجدير بالذكر أن جوهر "العفو" الذي يؤدي للإفلات من العقاب ينطلق من الرغبة بنسيان ما حدث، يقابله إصرار الضحايا على عكس ذلك. ومن هنا "ظهرت تدابير البحث عن الحقيقة، ومبادرات العدالة، والجبر وضمانات عدم التكرار كممارسات وتجارب في أوضاع ما بعد الاستبداد".[20]

وعلى الرغم من أن الدول التي شهدت هذه التجارب كان يتوفر فيها إلى حد كبير أنظمة قانونية ومؤسساتية يُفترض أن تكون كفيلة بإعمال التزامات الدولة تجاه مواطنيها ومن ضمنها منع الانتهاكات والحق في الانتصاف الفعال، إلا أن ذلك لم يمنع من ارتكاب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان على نطاق واسع، مما يدل على أن معالجة هذه الأوضاع تتطلب انتقالًا هيكليًا يتجاوز الإعمال النظري للتدابير الإجرائية من خلال التشريعات

---

[18] Ibid. para. 18.

[19] لمزيد حول الخلفية التاريخية، أنظر: لجنة حقوق الإنسان، إقامة العدل وتأمين حقوق الإنسان للمحتجزين، مسألة إفلات مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان (المدنية والسياسية) من العقاب، تقرير نهائي منقّح أعدّه السيد ل. جوانيه تطبيقًا لقرار اللجنة الفرعية ١٩٩٦/١١٩، E/CN.4/Sub.2/1997/20/Rev.1، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، الفقرات ٢-٥.

[20] مجلس حقوق الإنسان، تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار، بابلو دي غريف، A/HRC/21/46، ٩ آب/أغسطس ٢٠١٢، الفقرة ١٥.

والآليات إلى المعالجة الفعلية للأسباب الجذرية لتلك الانتهاكات. بناءً على ذلك، تبلور النهج الذي يسعى لتحقيق ذلك من خلال التدابير والمبادرات التي ظهرت في مجتمعات ما بعد الاستبداد وكذلك سياقات النزاع وما بعد النزاع فيما يُعرف بتدابير العدالة الانتقالية التي تشكّل "كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهّم تركة من تجاوزات الماضي واسعة النطاق بغية كفالة المساءلة وإقامة العدالة وتحقيق المصالحة".[21] تعتبر تدابير الحقيقة والعدالة وجبر الضرر وضمانات عدم التكرار الركائز الأربع للعدالة الانتقالية التي يجب التعامل معها كمجموعة مترابطة ومتآزرة عند تنفيذها لمعالجة تركات الانتهاكات الجسيمة والخطيرة لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني، خاصة وأن العدالة الانتقالية تمتد لمعالجة إرث الماضي في حالات النزاع المسلح بالإضافة إلى حالات الاستبداد.

بناءً على ذلك، تلعب تدابير جبر الضرر باعتبارها أحد مكونات العدالة الانتقالية دورًا محوريًا في تحقيق الاعتراف بالضحايا وتعزيز الثقة من جهة، والمساهمة في المصالحة وتعزيز سيادة القانون من جهة أخرى.[22] وبالتالي، يتسع نطاق جبر الضرر في سياق العدالة الانتقالية عن إطاره وأثره الفرديين ليكون عاملًا مركزيًا في المعالجة الهيكلية لإرث الماضي على مستوى المجتمع ككل. لذلك، يجب التعامل مع تدابير جبر الضرر خلال معالجة إرث النزاع المسلح أو الماضي الاستبدادي على أسس فردية وجماعية وبالاتساق مع السياسة المتكاملة لتدابير العدالة الانتقالية، وليس كمبادرات منفصلة ومستقلة.[23] وهناك إجماع على الأطر العامة لعناصر جبر الضرر وهي **رد الحقوق، التعويض المادي، إعادة التأهيل،**

---

[21] مجلس الأمن، تقرير الأمين العام: سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع، S/2004/616، ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٤، الفقرة ٨.

[22] مجلس حقوق الإنسان، تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار، بابلو دي غريف، A/HRC/21/46، ٩ آب/أغسطس ٢٠١٢، الفقرة ٢١.

[23] لمزيد من الشرح الموسع، أنظر:

Pablo de Greiff, *Justice and Reparations*, in Pablo de Greiff (ed.), *The Handbook of Reparations*, Oxford University Press (2006).

والترضية،[24] وهي مستمدة بجوهرها من المفهوم الأساسي للانتصاف الفعال بإطاره الأوسع الذي اعتمدته الأمم المتحدة فيما يتعلق بضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني.[25]

[24] لمزيد من التفاصيل، أنظر: مجلس حقوق الإنسان، المعايير القانونية الدولية التي تقوم عليها ركائز العدالة الانتقالية، تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار، فابيان سالفيولي، A/HRC/54/24، ١٠ تموز/يوليو ٢٠٢٣، الفقرات ٤٨-٥١.

[25] الجمعية العامة للأمم المتحدة، المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي، A/RES/60/147، ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٦.

٢. جبر الضرر واستمرار النزاع

بما أن تدابير العدالة الانتقالية قد صُمّمت أساسًا للتعامل مع إرث الأنظمة الاستبدادية التي كانت تتمتع بمنظومة مؤسساتية أكثر قدرة على تنفيذ هذه التدابير، فمجتمعات ما بعد النزاع هشّة مؤسساتيًا في أغلب الأحيان مما يزيد من تحديات تصميم تلك التدابير وتنفيذها.[26] ونظرًا إلى أن النزاعات المسلحة المعاصرة طويلة الأمد وعنيفة وتسبب أعدادًا كبيرة من الضحايا وتشهد في أغلب الحالات انقسامًا في منظومات الحكم المحلية بحكم الأمر الواقع وسيطرة أطراف النزاع، يبرز السؤال ما إذا كانت هناك ضرورة أو فائدة لتصميم وتنفيذ تدابير لجبر الضرر بينما ما يزال النزاع مستمرًا. بالمقارنة مع تحديات تصميم وتنفيذ هذه التدابير في مرحلة ما بعد النزاع، هل يمكن أن تلعب بعض التدابير المحلية لجبر الضرر خلال النزاع دورًا في الإعداد لتجاوز بعض تلك التحديات في مرحلة ما بعد النزاع؟ هل يمكن أن يشكّل انخفاض حدة الأعمال العدائية فرصةً لتصميم وتنفيذ تدخلات لجبر الضرر؟ أليس من الممكن توظيف الأنظمة القضائية وشبه القضائية التي عادة ما تنشأ في مناطق السيطرة المختلفة خلال النزاع لإعمال الحق في الانتصاف الفعال وجبر الضرر على وجه التحديد؟[27]

٢.١ تحليل نظري

قد لا تتوفر إجابات مباشرة ومحددة لهذه الأسئلة خاصة على مستوى النقاش النظري والأكاديمي لقضايا العدالة الانتقالية، ولكن يمكن استنتاج بعض المواقف من خلال مراجعة

---

[26] للاطلاع على تحليل موسع، أنظر: مجلس حقوق الإنسان، *تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار*، A/HRC/36/50، ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٧.

[27] للاطلاع على تحليل موسع لمجموعة بيانات عالمية حول العدالة أثناء النزاع المسلح، أنظر:

Cyanne E. Loyle and Helga Malmin Binningsbø, *Justice during Armed Conflict: A New Dataset on Government and Rebel Strategies*, Journal of Conflict Resolution (2016), 62(2), 442-466.

وتحليل الآراء والنظريات التي تتناول تدابير العدالة الانتقالية في مجتمعات ما بعد النزاع. يرى البعض أنه يجب اتباع نُهج موحدة ومتكاملة واستراتيجيات شاملة، لأن النهج المجزّأ يؤدي إلى غياب التوازن المناسب بين جميع العناصر التي تؤدي إلى العدالة وسيادة القانون،[28] وهو ما يعتبر أحد الغايات الرئيسية للعدالة الانتقالية.

وكمثال عملي، يمكن النظر في تدابير ما يُعرف بالتعويضات على سبيل الهِبة (*ex-gratia compensation*)، وهي هبات مالية تُدفع للمتضررين من الأعمال العدائية خلال النزاع المسلح بغض النظر عما إذا كانت الأضرار ناتجة عن انتهاكات للقانون الدولي الإنساني أو لا. لا يتم تنفيذ هذه الممارسة كجزء من استراتيجية جبر للضرر أو عبر آليات مؤسساتية قضائية على سبيل المثال، ولكنها عادة ما تكون تنفيذًا لسياسات تسعى للظفر "بالقلوب والعقول" يتولى مسؤولية تنفيذها القادة في الميدان بما يشجع المصالحة ويعزز الأمن.[29] تثير هذه الممارسة معضلات قانونية وأخرى متعلقة بمسارات العدالة الانتقالية بعد النزاع. أهم تلك المعضلات ما إذا كانت تلك الهبات تمثل بديلًا أو تنفيذًا لجبر الضرر بما يُسقط الحق في الحصول عليه أو المطالبة به مستقبلًا، خاصة وأن هذه الهبات لا تُمنح بالضرورة على أساس وقوع انتهاك وهو الأساس المنطقي قانونًا الذي يفعّل الالتزام بتوفير جبر الضرر.[30] وتجدر الإشارة إلى أن تنفيذ هذه البرامج يتم من خلال تدابير وإجراءات تكون غالبًا معقدة وبوسائل مختلفة كتلك القائمة على حساب الخسائر، اعتبارات الميزانية، على أساس كل حالة بشكل مستقل، أو بشكل عشوائي.[31] بكل الأحوال، تثير هذه الممارسة تحديات عملية تتعلق بكيفية تحديد المستفيدين وهل يُعتبرون ضحايا بالمعنى المقصود لجبر الضرر،

---

[28] أنظر، على سبيل المثال: مجلس الأمن، تقرير الأمين العام: سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع، S/2004/616، ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٤، الفقرات ٢٣-٢٦.

[29] لمزيد من التفاصيل، أنظر:

Sophie van Dijken, Suzanne Knijenburg, and Rabia el Morabet Belhaj, *Monetary Payments for Civilian Harm in International and National Practice*, Amsterdam International Law Clinic and Center for Civilians in Conflict.

[30] للاطلاع على تحليل إحدى السوابق القضائية بهذا الخصوص، أنظر:

Steven van de Put, *The Dutch Chora Judgment: Ex-Gratia Payments and Compensation*, Lieber Institute West Point, Articles of War, 10 April 2023.

[31] Sophie van Dijken, Suzanne Knijenburg, and Rabia el Morabet Belhaj, *Monetary Payments for Civilian Harm in International and National Practice*, Amsterdam International Law Clinic and Center for Civilians in Conflict, p. 6.

وبالتالي احتمالية انعكاس ذلك سلبًا على التفاعل المجتمعي بدل أن تكون التعويضات – بافتراضها أحد أشكال جبر الضرر – وسيلة للحد من النزاعات المجتمعية وللمساهمة في المصالحة.

في المقابل، تظهر وجهة النظر القائلة إن العدالة الانتقالية يمكن أن تلعب بحد ذاتها دورًا وقائيًا يحدّ من استمرار أو اندلاع جولات جديدة من الانتهاكات.[32] وعلى الرغم من أن وجهة النظر هذه لا تتعلق بتدابير العدالة الانتقالية قبل انتهاء النزاع، إلا أن المنظور الوقائي يستحق التحليل في سياق إمكانية تنفيذ تدابير جبر الضرر محددة خلال النزاع المسلح لأغراض وقائية قد تساهم في الحد من الانتهاكات، حدة النزاع، وتحديات تدابير العدالة الانتقالية عقب انتهاء النزاع، حيث أنه "رغم أن الانتصاف [وجبر الضرر أحد عناصره] لا يقوم إلا على انتهاك ارتُكب في الماضي، فإن الغرض منه هو الحرص على ترتيب آثار على الانتهاك في الحاضر والمستقبل".[33] ويمكن التفكير في تدابير محددة للجبر خلال النزاع المسلح بالتوازي مع منطق الإصلاح الدستوري الذي يمكن أن يبدأ بينما النزاع ما زال مستمرًا كما هو الحال في السياق السوري،[34] طالما أن هذا الإصلاح يُتوقع أن يساهم في تهدئة العنف لأن "أي تدبير يحدّ من قدرة الحكومة على العمل خارج نطاق القانون وعلى الاستحواذ على السلطة انفراديًا، يجعل من الحكومة شريكًا تفاوضيًا أكثر جاذبية، ويوفر للمقاتلين وسيلة بديلة للخروج من الحرب".[35]

بكل الأحوال، يجب ألا يتم تناول قضية تدابير جبر الضرر الممكنة قبل انتهاء النزاع المسلح من زاوية نظرية بحتة، بل يجب أن يتم من خلال مشاركة فعالة للضحايا والمجتمعات المحلية

---

[32] أنظر على وجه الخصوص: مجلس حقوق الإنسان، دراسة مشتركة عن مساهمة العدالة الانتقالية في منع الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب وجرائم التطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية، ومنع تكرارها، تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار، والمستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية، A/HRC/37/65، ٦ حزيران/يونيو ٢٠١٨.

[33] المصدر السابق، الفقرة ١٤.

[34] قد يُنظر إلى تجربة اللجنة الدستورية السورية كأحد أشكال الإصلاح الدستوري خلال النزاع المسلح، وذلك دون أية أحكام مسبقة حول فاعليتها والمواقف المختلفة بخصوصها.

[35] Barbara F. Walter, *Conflict Relapse and the Sustainability of Post-Conflict Peace*, World Bank, World Development Report 2011, 13 September 2010, p. 33.

في النقاش والتقرير خاصة أن هذه المشاركة تؤثر بشكل متوازن على "تحديد القواسم المشتركة للتجارب والقيم والمبادئ بين مختلف أنواع الضحايا وكذلك بين الضحايا وغير الضحايا، وهو أمر مهم من أجل تشكيل تحالفات والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن سياسات العدالة الانتقالية".[36]

٢.٢ تحليل عملي

تنوعت آراء المشاركين حول إمكانية وجدوى تصميم وتنفيذ تدابير لجبر الضرر في سوريا قبل انتهاء النزاع وتحقيق الانتقال السياسي الديموقراطي، ودون توفر إطار رسمي مُجمَع على تكليفه بمسؤولية تنفيذ برامج العدالة الانتقالية عمومًا.

لم يقلل أي من المشاركين من أثر الواقع الأمني في أي منطقة في سوريا على أية جهود محتملة لتنفيذ تدابير جبر الضرر. فمهما كان التخطيط لتلك التدابير متماسكًا وموضوعيًا، لا يمكن توقع التطورات العسكرية أو الاختراقات الأمنية في ظل غياب سلطة أمنية واحدة تحكمها معايير سيادة القانون، واختلاف القوى المسيطرة حتى على مستوى المنطقة الواحدة. مثل هذه التهديدات الأمنية تؤثر على الجهات المنفذة، الضحايا والمنخرطين الآخرين في تلك التدابير، بالإضافة إلى أية موارد مستخدمة فيها سواء كانت مالية أو عينية.[37] كما أن استمرار النزاع والتهديدات الأمنية قد يفرغان تدابير جبر الضرر من مضمونها نظرًا لاحتمالية تعرض الضحايا لأنماط الانتهاكات ذاتها أو غيرها بعد استفادتهم من استحقاقات هذه التدابير.

وفي سياق متصل، تتطلب تدابير جبر الضرر ما يُعرف باليقين القانوني الذي يحقق استدامتها ونتائجها المرجوة بغض النظر عن التقلبات السياسية.[38] يرى بعض المشاركين

---

[36] مجلس حقوق الإنسان، تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار، A/HRC/34/62، ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، الفقرة ٢٦.

[37] للمزيد بهذا الخصوص، أنظر، على سبيل المثال: المصدر السابق، الفقرة ٦٦.

[38] مجلس حقوق الإنسان، تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار، A/HRC/42/45، ١١ تموز/يوليو ٢٠١٩، الفقرة ٧٤.

أن جبر الضرر يجب أن يكون دائمًا مسؤولية الدولة التي تتحملها انطلاقًا من التزاماتها بالقانون الدولي، ومع غياب الإطار القانوني أو الكيان الرسمي المكلف بتنفيذ تدابير جبر الضرر، يُخشى أن تتنصل الدولة من مسؤولياتها ليس فيما يتعلق بجبر الضرر وحسب، إنما تجاه عناصر الانتصاف الأخرى.

في مقابل هذه الاعتبارات، لا يفضل المشاركون عدم القيام بأية تدابير على الإطلاق بانتظار تحقيق الانتقال السياسي وتحقيق اليقين القانوني من خلال قوانين وكيانات وطنية، خاصة في ظل غياب الأفق القريب لإنجاز هذا الأمر، وانعدام الثقة بالمنظومة الحاكمة واستعدادها حتى في المستقبل للقيام بهذه التدابير بشكل جدي وفعال. ويرى المشاركون أنه يمكن تركيز جهود الأطراف الفاعلة غير الحكومية، منظمات مدنية وحقوقية وإنسانية وسياسية، على تطوير استراتيجية على مستوى المجتمعات المحلية لتنفيذ مشاريع متماسكة لما يصلح أن يسمى "تدابير تخفيف الضرر".[39]

ويجب أن يتم تصميم هذه المشاريع والتدخلات بشكل متمايز عن أنشطة العمل الإنساني والتنموي والتعافي المبكر على الرغم من التقاطعات المتعددة بينها. فنقطة الانطلاق في تدابير تخفيف الضرر هي المساهمة في تخفيف الضرر الواقع على الأفراد والمجتمعات نتيجة الانتهاكات التي تعرضوا لها، وبالتالي تحقيق جانب من رد الاعتبار والتمكين لأخذ دور أكثر إيجابية في المجتمع. لذلك، على القائمين على تخطيط هذه التدخلات أن يراعوا خلال تقييم الاحتياجات وتحليل السياق خصوصية المضمون والفئات المستهدفة والشروط الواجب اتباعها في التعامل معهم على أساس قائم على الحقوق وليس على الاستجابة للحاجات، ومن ذلك المعرفة المستنيرة والمشاركة الفعالة للضحايا.

ولتجنب التبعات القانونية الناتجة عن تقديم استحقاقات جبر الضرر المادي للأفراد، كما هو الحال فيما يُعرف بتعويضات الهِبة (*ex-gratia compensation*) المذكورة أعلاه، يوصي المشاركون بتصميم هذه المشاريع والتدخلات على أساس الموازنة بين الجبر الفردي

---

[39] المزيد من التفاصيل حول أبرز معالم هذه التدابير مطروحة في الأقسام التالية.

والجماعي على مستوى المجتمعات المحلية، مع الأخذ بعين الاعتبار التدابير الفردية الممكنة التي لا يتوجب عليها نتائج قانونية مجحفة، كمشاريع التمويل الصغيرة الموجهة تحديدًا لضحايا أنماط معينة من الانتهاكات، والتي يمكن التحكم فيها دون أي تمييز مجحف.[40]

[40] للاطلاع على تحليل تفصيلي في هذا المجال، أنظر، على سبيل المثال:

Hans Dieter Seibel and Andrea Armstong, *Reparations and Microfinance Schemes*, in Pablo de Greiff (ed.), *The Handbook of Reparations*, Oxford University Press (2006), pp. 676-698.

٣. المعرفة المستنيرة وإدارة التوقعات

لا يُتوقّع من المجتمعات أن تتمتع بمعرفة عميقة بمفاهيم وتدابير العدالة الانتقالية وجبر الضرر، ويجب ألا يُفهم ذلك على أنه مؤشر سلبي على الجهل العام أو انعكاس لتدني المستوى الثقافي، ولكنه أمر منطقي ينطلق من عدة أسباب. فالعدالة الانتقالية باعتبارها تدابير متعلقة بما بعد الاستبداد أو النزاع ليست محتوًى اعتياديًا يتناوله السكان في حياتهم اليومية أو منهجًا تعليميًا إلزاميًا، ولكنها عادةً ما تكون موضوعًا تخصصيًا ومحطّ اهتمام لمجموعة محددة من المهتمين والمختصين.[41] تتحول العدالة الانتقالية بشكل تدريجي إلى شأن عام مع تطورات واقع الاستبداد أو النزاع لمرحلة يبدأ فيها النقاش حول المرحلة الانتقالية للدولة والمجتمع. بالإضافة إلى ذلك، تلعب السياسات الرسمية القائمة دورًا أساسيًا في تغييب المعرفة حول الانتصاف الفعال بحد ذاته، وذلك من خلال التشريعات والتدابير القائمة من قبل مؤسسات الدولة والتي عادة ما تكون معقدة ومبهمة وتلقي بعبء التمتع بهذا الحق على الضحايا. وعلى الجانب الآخر، وفي خضمّ النزاع وظهور أولويات مختلفة للسكان مثل الحماية والحاجات الأساسية وآثار الانتهاكات من نزوح وفقدان وخسارة للممتلكات وغير ذلك، ينحصر النقاش حول العدالة الانتقالية عمومًا وجبر الضرر خصوصًا في أطر معينة من المجتمعات إما سياسية أو حقوقية، وتحتل ضرورات الاستجابة لتلك الأولويات خطط وتدخلات تلك الأطر مما يؤدي إلى تهميش، ليس بالضرورة متعمداً، لنشر المعرفة حول مرحلة ما بعد النزاع وتدابير العدالة الانتقالية.

بالتوازي مع ذلك، يتعاظم الشعور بالظلم مع تفاقم الانتهاكات وتحتل المطالبات بالمحاسبة الحيز الأوسع من السردية والاهتمام العامّين، وتُعطى الأولوية معرفيًا وعمليًا. ويضاف إلى ذلك، كما في الحالة السورية، التركيز على الاعتقال والاختفاء القسري نظرًا لكونهما ممارسات منهجية تؤثر على قطاعات واسعة من المجتمع. ويتزامن ذلك عادة مع مطالب

---

[41] أنظر، على سبيل المثال: مجلس حقوق الإنسان، *تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار*، A/HRC/34/62، ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، الفقرة ٧١.

وتوقعات مُحقة، ولكنها قد تكون ذات عتبة غير قابلة للتحقيق على المدى القريب على الأقل. وعادة ما تحتل هذه السردية أولوية شبه مطلقة تؤدي إلى تهميش وتضاؤل القيمة الفعلية لباقي عناصر الانتصاف الفعال، ومنها جبر الضرر على وجه الخصوص. ومع مرور الزمن وبطء أو حتى غياب عمليات المحاسبة الفعلية وكشف مصير المختفين، يتراجع اهتمام الضحايا والمجتمعات المتأثرة بالانتهاكات وينعكس ذلك بشكل منطقي على الإقبال والاهتمام بمسارات أخرى عادة ما تُعتبر – نظرًا لغياب المعرفة المستنيرة كسبب رئيسي – تراجعًا عن مطلب المحاسبة واستسلامًا للجناة وللأمر الواقع، كجبر الضرر.

أجمع المشاركون على أن المعرفة المستنيرة والفهم المشترك أمر حاسم وشرط مسبق لضمان النهج التشاركي والتوقعات الموضوعية لعمليات جبر الضرر. وقد استنتجوا أنه بغض النظر عن توقيت تنفيذ تدابير جبر الضرر والعدالة الانتقالية عمومًا، يجب أن يُولى اهتمام خاص وعملي وفوري إلى تقاسم المعرفة مع الضحايا والمجتمعات المحلية باعتبارهم أصحاب المصلحة المعنيين، وذلك للتأكد أولًا من إدراكهم المتساوي لحقوقهم، ولتمكينهم ثانيًا من الانخراط في النهج التشاركي في تخطيط وتنفيذ تدابير جبر الضرر.

إلا أن المشاركين لفتوا النظر إلى مجموعة من الملاحظات التي يجب أخذها بعين الاعتبار:

1. **الابتكار والتجديد:** نظرًا إلى كثافة الأنشطة الحوارية التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني، من الضروري تمييز أنشطة مشاركة المعرفة المستنيرة حول جبر الضرر كي تتمتع بقيمة مضافة جاذبة للفئات المستهدفة. من الضروري تصميم تلك الأنشطة بشكل مبتكر يقدم للمستهدفين أسلوبًا جديدًا تشاركيًا يبرز أهمية المحتوى وصلته الوثيقة باهتماماتهم ومصالحهم.
2. **تجارب الشعوب:** قد يكون من أكثر الأساليب المبتكرة ضمانةً للخروج من الإطار النظري وربطه بالواقع أن تكون تجارب الشعوب في مجال العدالة الانتقالية وجبر الضرر المدخل الأساسي لمشاركة المعرفة المستنيرة. يُشترط في ذلك أن تُنقل تلك التجارب بموضوعية، مع إلزامية التأكيد على أنها ليست بالضرورة نموذجًا مثاليًا قابلًا للتنفيذ في سياقات أخرى.

3. **الإعلام والتواصل الاجتماعي:** من الممكن أن تلعب وسائل الإعلام التقليدية والحديثة متمثلة في وسائل التواصل الاجتماعي دورًا جوهريًا في تقاسم المعرفة المستنيرة خاصة وأن تلك الوسائل تحتل حيزًا أساسيًا من اهتمام وتفاعل المجتمعات المحلية عمومًا. يشترط أيضًا أن يتم ذلك بأساليب مبتكرة ومتجددة وبعيدة عن القوالب المعتادة، مع إدارة حكيمة للمحتوى كي لا يتم تحريفه من خلال المعلومات المغلوطة والمفاهيم غير الدقيقة أو التوقعات المبالغ فيها.
4. **المساحة الآمنة:** ليس سهلًا على المجتمعات المحلية التي عانت لسنوات طويلة من الانتهاكات المتراكمة والقمع أن تنخرط بيُسر وسلاسة في حوارات معرفية حول جبر الضرر. تحتاج الفئات المستهدفة للشعور الحقيقي بأن مساحة مشاركة المعرفة المستنيرة فعلًا آمنة على كافة الصُّعُد سواء فيما يتعلق بالمكان والظروف، أو المحتوى نفسه وكيفية تناوله.
5. **التخصص:** لا بدّ لأية جهة تصمم وتنفذ تدخلات مشاركة المعرفة المستنيرة أن تتمتع بالمستوى المناسب والكافي من التخصص في المجال الحقوقي عمومًا وجبر الضرر والعدالة الانتقالية خصوصًا. لا يجب أن تتحول هذه التدخلات إلى نشاط ثانوي أو فرصة تمويلية، ويجب أن تحافظ على خصوصيتها من خلال تنفيذها عبر فئة محددة من الفاعلين المتخصصين والمؤهلين لذلك.
6. **الجذب وإدارة التوقعات:** في ضوء ما هو متوقع من فقدان أمل من قبل المجتمعات المحلية، من الضروري أن تسبق أو أن تتزامن أنشطة مشاركة المعرفة المستنيرة مع تدخلات "جاذبة" تعيد إحياء الإيمان والأمل بجدوى وأهمية السعي من أجل تحقيق جبر الضرر. قد لا يكون هناك نموذج واضح لتلك التدخلات، ولكنها قد تكون – على سبيل المثال – أنشطة خدمية محدودة مرتبطة بالحاجات الأساسية المشتركة في منطقة ما، أو أنشطة معنوية يتم تنفيذها على أساس تقييم وتحليل مسبقين للجدوى. في كل الأحوال، يجب أن تكون أنشطة مشاركة المعرفة المستنيرة متوازنة ما بين إحياء الأمل وإدارة التوقعات، فلا يجوز الإيحاء بشكل مباشر أو غير مباشر بأن هذه المعرفة هي المدخل الفوري للوصول إلى جبر الضرر.

٤. دور الضحايا والمجتمعات المحلية

تعتبر مشاركة الضحايا في تصميم وتنفيذ ورصد برامج جبر الضرر شرطًا لشرعية هذه البرامج.[42] ومن الضروري التمييز بين المشاركة والمشاورة، حيث أن "التشاور لا يعني بالضرورة أنه سيتم الأخذ بآراء الأشخاص الذين تمت مشاورتهم".[43] تسهم مشاركة الضحايا في تقليص تحديات وثغرات تنفيذ برامج جبر الضرر لأنهم المعنيون الأساسيون في تقديم مضمون سياقي لهذه البرامج، مما يساهم بدوره في تحقيق الترضية وتوسيع إطار الجبر لتؤثر نتائجه إيجابيًا على المجتمع. وفي المسارات التقليدية للعدالة الانتقالية، تتجلى مشاركة الضحايا في الممارسة المعهودة للجان تقصي الحقائق أو لجان الحقيقة التي تعتمد بشكل جوهري على إفادات الضحايا. ولكن يجب ألا يقتصر دور الضحايا على ذلك، بل يجب أن يتجاوزه باعتبارهم المحرّك الأساسي للدعوة والمناصرة إلى اعتماد تدابير العدالة الانتقالية عمومًا، خاصة وأن التجربة تشير إلى أن معظم الأنظمة الانتقالية قد تسعى إلى التهرب من إنفاذ التزاماتها بهذا الخصوص.[44] من أهم الأدوار التي يلعبها الضحايا هو تقديم المقترحات العملية لتدابير جبر الضرر للأطر الرسمية المخولة بتنفيذها، كما في التجربة الكولومبية حيث "تمخضت عملية التشاور بشأن اتفاق السلام [...] عن إنشاء آلية لمنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك جماعات الضحايا، لكي تقدم مقترحات كتابية إلى مائدة المفاوضات".[45]

كما أن المشاركة الفعلية للضحايا في تصميم تدابير جبر الضرر تساعد في تحديد أنماط الانتهاكات ومستويات الجسامة بناءً على الأثر الذي تعكسه تجارب الضحايا أنفسهم، وهذا أمر محوري كي تكون تدابير الجبر ناجحة في الاستجابة لذلك الأثر ومعالجته. إن الافتراض

---

[42] مجلس حقوق الإنسان، تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار، A/HRC/42/45، ١١ تموز/يوليو ٢٠١٩، الفقرة ٦١.

[43] إمبيونيتي ووتش، *المبادئ التوجيهية لجبر الضرر القادر على إحداث تحوّل للناجين من العنف الجنسي*، غواتيمالا ٢٠١٩، صفحة ٢٩.

[44] أنظر، على سبيل المثال: مجلس حقوق الإنسان، *تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار*، A/HRC/34/62، ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، الفقرة ٣٨(أ).

[45] المصدر السابق، الفقرة ٣٨(د).

المسبق بمواءمة تدابير معينة لحجم الضرر دون التحقق من تلك المواءمة من المعنيين الرئيسيين – الضحايا – له نتائج وخيمة على أهداف جبر الضرر لأنها تكرس التهميش والشعور بانعدام العدالة، وبالتالي تقضي على فرص إعادة الثقة بين الأفراد والسلطة من جهة، وما بين الأفراد في المجتمع من جهة أخرى. كما تساهم عملية إشراك الضحايا في ضمان عدم إقصاء فئات من الضحايا سواء بسبب الافتراضات والتقييمات المنعزلة عن تجربة المجتمعات المحلية والضحايا، أو بسبب محدودية الولاية الممنوحة للأطر المكلفة بتصميم وتنفيذ تدابير جبر الضرر. تكررت هذه الظاهرة في العديد من السياقات والتجارب، ففي إسبانيا، على سبيل المثال، لم تقدم برامج جبر الضرر لضحايا الحرب الأهلية وحكم "فرانكو" أية استحقاقات للأشخاص الذين صدرت ضدهم أحكام من المحاكم الخاصة التي لا تستوفي معايير المحاكمة العادلة.[46]

على الجانب العملياتي، يساهم الضحايا في تذليل العديد من العقبات المتعلقة بتصميم وتنفيذ برامج جبر الضرر. فالضحايا هم الطرف الأنسب لضمان تواصل فعال وحوار تشاركي مع الضحايا الآخرين نظرًا إلى العامل المشترك بينهم وهو تجربة الانتهاك وآثاره. كما أن هذا الوصول والتواصل يساعد في تبسيط المنهجيات والصيغ التي عادة ما تكون تقنية واستخدامها قد يؤدي إلى الإحجام عن التفاعل معها. يستطيع الضحايا، وفئات أخرى من المجتمعات المحلية، إثارة اهتمام الضحايا الآخرين وعائلاتهم وإيصال الأفكار ومناقشتها بما يضمن المعرفة المستنيرة والمشاركة الفعالة من خلال لغة مبسطة وأساليب تواصل ونقاش قد تكون على هيئة العادات اليومية وأساليب التواصل المجتمعي. في هذا السياق، أشار بعض الممارسين إلى ملاحظتهم ارتفاع نسبة اهتمام وتفاعل عائلات ضحايا مع عدة قضايا حقوقية معقدة، مثل القضية المنظورة أمام محكمة العدل الدولية حول تنفيذ الحكومة السورية لالتزاماتها وفقًا لاتفاقية مناهضة التعذيب،[47] بمجرد أن تم تناولها بشكل تلقائي بين مجموعة من الأمهات عبر أحد وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة. أشار

---

[46] الجمعية العامة للأمم المتحدة، *تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار*، A/69/518، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الفقرة ٦٥.

[47] International Court of Justice, *Canada and the Kingdom of the Netherlands jointly institute proceedings against the Syrian Arab Republic and request the Court to indicate provisional measures*, Press Release, 12 June 2023.

أحد المشاركين إلى تواصل بعض هؤلاء الأمهات معه طلبًا لمزيد من التوضيح حول الموضوع لتشاركه مع باقي الأمهات في مجموعة الدردشة الخاصة بهنّ.

لضمان أوسع مشاركة فعالة للضحايا في تصميم وتنفيذ تدابير جبر الضرر، أشار المشاركون إلى ارتباط هذا الأمر بتمكين الضحايا وقيامهم بدور رئيسي في مشاركة المعرفة المستنيرة أيضًا، واعتبروا أن المسارَين مرتبطان ببعضهما بشكل جذري. يقترح المشاركون أن تلعب منظمات المجتمع المدني الدور المقترح في مشاركة المعرفة المستنيرة مع التركيز على تمكين مجموعات من الضحايا بهذه المعرفة لتضطلع بدور استكمال هذا النشر من جهة، والسير في عملية مشاركة الضحايا والمجتمعات المحلية في تصميم وتنفيذ تدابير الجبر لاحقًا. وعمليات التمكين لا تعني بالضرورة تأسيس روابط أو جماعات ذات تنظيم مؤسساتي، إنما قد يكون كافيًا، إن لم يكن من الأفضل، التركيز على إيجاد شبكات ومجموعات بالمعنى المجتمعي البسيط للضحايا. يمكن لأي مجموعة من الضحايا أن تقرر في أي وقت تعزيز إطارها التنظيمي وشكل انخراطها في العمل الحقوقي عمومًا وفي تدابير الجبر خصوصًا. من خلال هذه المجموعات والشبكات يمكن لضحايا – ومن ضمنهم العائلات – أنماط محددة من الانتهاكات أو المنتمين لفئة سكانية أو مناطقية معينة متأثرة بتلك الانتهاكات، أن يشعروا بالتعاضد المشترك والوكالة على قضاياهم ومصيرهم.

بناءً على ذلك، أشار المشاركون إلى مجموعة من العناصر والشروط التي يجب أخذها بعين الاعتبار لتحقيق مشاركة فعالة للضحايا:

1. ضرورة التواصل والانخراط المباشرَين مع الضحايا مع ضمان معايير السرية والأمان والخصوصية عبر توفير مساحات آمنة، تمثّل مجموعات الضحايا أحد أبرز أشكالها.
2. يجب أن تنفذ أنشطة إشراك الضحايا منظمات ذات سمعة جيدة وموثوقة وألا يتحول الأمر إلى مجرد نشاط تقليدي أو مبادرات مؤقتة.
3. لذلك، فالتخطيط لإشراك فعال للضحايا يجب أن يكون في سياق وقائع فعلية قائمة على تقييم موضوعي لنسبة نجاح تنفيذ تدابير الجبر التي يتم تحديدها.

4. لضمان تحقيق نسبة أعلى من النجاح، يجب أن تسبق عملية التخطيط الفعلي جهود منظمة للحوار المفتوح والتشاور مع الضحايا والمجتمعات المحلية لتشكيل فهم أعمق للاحتياجات ووجهات النظر والتوقعات.
5. يجب التركيز على الظروف الفردية والجماعية وعدم إقصاء إحداها على حساب الأخرى، بمعنى أن تدخلات إشراك الضحايا، وإن كان من المفيد أحيانًا أن تكون جماعية، إلا أن ذلك يجب ألا يعني أن التركيز سيكون على نتائج المشاركة فيما يتعلق بتدابير الجبر الجماعي فقط.
6. التكامل بين أنشطة مشاركة المعرفة المستنيرة وتدخلات تمكين الضحايا وإشراكهم في تصميم وتنفيذ تدابير جبر الضرر.
7. مشاركة الدروس المستفادة من التجارب السابقة والإضاءة على التجارب التي تعتبر ناجحة وتحليل أسباب ما يعتبر فشلًا، مع إدارة التوقعات بشكل موضوعي دائمًا.
8. توفير خدمات الدعم النفسي والاجتماعي قبل الانخراط مع الضحايا واعتبارها جزءًا أصيلًا من تدخلات مشاركة المعرفة المستنيرة والمشاركة الفعالة.
9. إيلاء عناية خاصة بالانخراط مع النساء ومراعاة البُعد الجنساني لجميع التدخلات، مع الأخذ بعين الاعتبار التقاطع بين هذا البعد والجوانب الأخرى للهوية، كالدين والإثنية والأصول العشائرية، والأوضاع الأكثر هيكلية، مثل مستوى التعليم،[48] والتجربة المرتبطة بأنماط الانتهاكات، وغيرها.

[48] الجمعية العامة للأمم المتحدة، *تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار*، A/69/518، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الفقرة ٧٠.

٥. من هم الضحايا المستهدفون بجبر الضرر؟

بات تعريف الضحايا الذي اعتمدته الأمم المتحدة الأكثر مقبولية وانتشارًا في سياق تناول الانتصاف الفعال والعدالة الانتقالية، وينص على أن:

"الضحايا هم الأشخاص الذين لحق بهم ضرر، أفرادًا كانوا أو جماعات، بما في ذلك الضرر البدني، أو العقلي أو المعاناة النفسية أو الخسارة الاقتصادية أو الحرمان بدرجة كبيرة من التمتع بحقوقهم الأساسية، وذلك من خلال عمل أو امتناع عن عمل يشكّل انتهاكًا جسيمًا للقانون الدولي لحقوق الإنسان، أو انتهاكًا خطيرًا للقانون الإنساني الدولي. وعند الاقتضاء، ووفقًا للقانون المحلي، يشمل مصطلح "ضحية" أيضًا أفراد الأسرة المباشرة أو من تعيلهم الضحية المباشرة، والأشخاص الذين لحق بهم ضرر أثناء تدخلهم لمساعدة الضحايا المعرضين للخطر أو لمنع تعرضهم للخطر.

يُعتبر الشخص ضحية بصرف النظر عما إذا كان قد تم التعرف على مرتكب الانتهاك أو مقاضاته أو إدانته أم لا، وبصرف النظر عن العلاقة الأسرية بين مرتكب الانتهاك والضحية".[49]

على الرغم من شمولية التعريف وانعكاس ذلك إيجابًا على عدم استثناء أي فئة تعرضت للضرر بسبب الأنظمة الاستبدادية أو النزاع المسلح، إلا أن التطبيق العملي لهذا التعريف بهدف تحقيق غاياته الشمولية أمر بالغ التعقيد خاصة فيما يتعلق بتدابير جبر الضرر. فجبر الضرر "علاقة ثلاثية الأضلاع والمفاهيم الجوهرية فيها هي "الضحايا" و"المستفيدون" و"الاستحقاقات". ولذا تتمثل الفكرة التي يقوم عليها برنامج الجبر في توزيع مجموعة من الاستحقاقات على نحو يجعل جميع الضحايا مستفيدين".[50] في الأوضاع المركّبة كسوريا التي تشهد تجربة الاستبداد والنزاع المسلح معًا، يصبح تحديد الضحايا تحديًا بالغ الصعوبة،

---

[49] الجمعية العامة للأمم المتحدة، المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي، A/RES/60/147، ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٦، الفقرة ٨.

[50] الجمعية العامة للأمم المتحدة، *تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار*، A/69/518، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الفقرة ٢٣.

خاصة أن ذلك يعتمد أيضًا على أنماط الانتهاكات وشكل الضرر الذي سببته تلك الانتهاكات على الأفراد والجماعات. لا يمكن تحديد الاستحقاقات التي ستقدمها تدابير جبر الضرر دون تأطير واضح للانتهاكات والضرر الناتج عنها حتى يتحقق جعل الضحايا إلى مستفيدين.

5.1 تحديد الضحايا

أجمع المشاركون على الأهمية القصوى للتوثيق الذي تم وما زال في السياق السوري. وعلى الرغم من ذلك، فقد أشاروا إلى ضرورة البدء الفوري بعمليات إعداد سجلات فردية وجماعية للضحايا سواء لأغراض تدابير الجبر الفورية أو المستقبلية. في الحقيقة يتفق هذا الرأي مع استنتاجات المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار فيما يتعلق بإنشاء سجلات الضحايا خاصة وأن بعض التجارب التي شهدت تحديات إضافية بالغة الصعوبة بسبب عدم القيام بذلك.[51] فعلى الرغم من أن الحالة السورية عادة ما يشار إليها على أنها الأكثر توثيقًا في التاريخ، إلا أن المشاركين يرون أن التوثيق بمجمله يركز أكثر على أغراض المحاسبة، وبالتالي هناك الكثير من العناصر اللازمة لتحديد الضحايا لأغراض جبر الضرر قد تكون غير مستكملة في جهود التوثيق تلك. كما يتفق المشاركون على أنه لا يمكن الاعتماد على وانتظار الجهات الرسمية لتقوم بإنشاء سجلات مناسبة للضحايا، وبناءً على ذلك، يجب أن تلعب منظمات المجتمع المدني دورًا محوريًا وأن تبدأ فورًا بتخصيص الموارد والجهود الكافية لذلك. ومن بين أهم ما توصل إليه المشاركون:

1. **من الخاص إلى العام:** يرى المشاركون أن إعداد سجلات الضحايا يجب أن يبدأ على مستوى السياقات المناطقية لأن ذلك سيساهم في تذليل العديد من العقبات ويزيد من فعالية المصادر والموارد المتوفرة للقيام بهذه العملية. كما أن الانطلاق من الأطر المناطقية المحدودة يؤدي إلى حصر أسرع وأكثر موضوعية كمّيًا ونوعيًا. إن احتمالية الفاعلية والموضوعية العددية خلال إنشاء سجلات للضحايا أكثر منطقية في

[51] مجلس حقوق الإنسان، تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار، A/HRC/42/45، ١١ تموز/يوليو ٢٠١٩، الفقرات ٤٧-٥٠.

مناطق محدودة إذا ما أُخِذ بعين الاعتبار أيضًا توفر أطر محلية شبه رسمية، تطوعية، عائلية، أو عشائرية قد توفر مصدرًا أساسيًا للمعلومات والبيانات الكمية والنوعية فيما يتعلق بالضحايا وأنماط الانتهاكات المتعلقة بتجربتهم. على الجانب الآخر، قد لا يكون هذا التوجه أسلوبًا مساعدًا فقط في عمليات إنشاء سجلات الضحايا، إنما قد يكون ضروريًا أيضًا نظرًا لخصوصية السياق السوري الذي يتميز أحيانًا باختلافات حادة في التجارب خلال النزاع. لقد أشار المشاركون إلى أنه على الرغم من الاشتراك في عدة أنماط من الانتهاكات على مستوى سوريا ككل، إلا أن لكل منطقة – وأحيانًا ضمن المنطقة الواحدة – خصوصيات معينة بخصوص حصر الانتهاكات والضحايا نظرًا لعوامل مختلفة منها الجهات التي سيطرت على المنطقة، الموارد التي تتميز بها واحتلالها حيزًا هامًا في تلك الانتهاكات، انعكاس الخلفية الاجتماعية والثقافية على موقف الضحايا من الانتهاكات ورؤيتهم لها، وغير ذلك.

2. **مهمة يضطلع بها المجتمع المدني:** أجمع المشاركون على أن حصر الضحايا وإنشاء سجلات فردية وجماعية مهمة يجب أن تضطلع بها وتقودها منظمات المجتمع المدني. من الواضح أنه ليس هناك مستوىً كافٍ من الثقة بالسلطات القائمة – سواء كانت حكومية أو أمر واقع – كي تقتنع المجتمعات المحلية بتوليها تلك المهمة، خاصة في الوضع الراهن حيث لا انتقال سياسي ديموقراطي يلوح في المستقبل القريب. لقد اكتسبت منظمات المجتمع المدني خبرة واسعة خلال السنوات السابقة، وقد طورت روابط بالغة الأهمية بالمجتمعات المحلية تمكنها من التواصل والتشبيك ومقارنة البيانات والتأثير.
3. **تحديد أنماط الانتهاكات أولًا:** انطلاقًا من تعريف الضحايا أعلاه، لا بدّ من تحديد الانتهاك الذي وقع والضرر الذي نتج عنه أولًا. وفي سياق التوصية بإنشاء سجلات الضحايا على المستوى المناطقي، لا بد من دراسة أنماط الانتهاكات التي تعرضت لها المجتمعات المحلية في هذه المناطق. يقترح المشاركون عدم الاكتفاء بالتوثيق الوصفي للانتهاكات إنما اعتماد التحليل القياسي لنطاق وشدة الضرر،[52] خاصة وأن

[52] للاطلاع على شرح مبسط حول التحليل/الاقتصاد القياسي، أنظر، على سبيل المثال

المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية لذلك التحليل قد تقدم رؤية أكثر دقة وموضوعية لأثر تلك الانتهاكات. كما أن هذا التحليل يساهم في تحديد أكثر حساسية جنسانية ويراعي المجموعات الأكثر عرضة للخطر.

4. **التكليف المتخصص:** لا يختلف المشاركون على ضرورة إيجاد آليات محددة ومقبولة ومكلفة بالقيام بمهمة تحديد الضحايا. يجب ألا تكون تلك الآليات إحصائية أو توثيقية بحتة استنادًا لما ورد في التوصية السابقة، بل يجب أن تبدأ بلجان دراسية متخصصة تقوم أولًا بتأطير آليات تحديد الضحايا وإنشاء سجلاتهم كي تتمكن لجان أخرى عملياتية من اتباع تلك الأطر والمعايير في تنفيذ الإجراءات العملياتية لتحديد الضحايا. يقترح المشاركون أن تتولى منظمات المجتمع المدني الحقوقية مسؤولية تشكيل هذه اللجان، على أن تتمتع بتكليف شبه رسمي على المستوى المجتمعي. من الممكن أن تلعب الأطر القيادية المجتمعية دورًا في هذا المجال، كمجالس العشائر و"الكومينات"، كما أن بعض المشاركين أوصى بأن يسبق العمل بهذا المجال تنسيق مع جهات دولية تمارس شكلًا متفقًا عليه من أشكال الرقابة، وضمان الشفافية، والنزاهة، والاحترافية.
5. **تنوع مصادر المعلومات:** بالإضافة إلى الدراسة العامة لتجربة المجتمعات المحلية والتحليل القياسي، أكد المشاركون على محورية العمل الميداني المباشر من خلال اللقاءات الجماعية والفردية، واعتماد استمارات موحدة وأنظمة حفظ وتبويب وتحليل آمنة وفعالة. هذا الأمر بحد ذاته كفيل ليس فقط بضمان إنشاء سجلات أشمل

Adam Hayes, *Econometrics: Definition, Models, and Methods*, Investopedia, 31 July 2023.

التحليل القياسي أحد نماذج نظرية الاقتصاد القياسي وهو استخدام النماذج الإحصائية والحسابية لتطوير النظريات أو اختبار الفرضيات الموجودة في الاقتصاد والتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية من البيانات التاريخية. يتم إخضاع بيانات العالم الحقيقي للتجارب الإحصائية ومن ثم تتم مقارنة النتائج بالنظرية التي يتم اختبارها. من أهم مميزات التحليل القياسي أنه يمكن استخدامه لمحاولة التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية بناءً على دراسة ملموسة للبيانات المتوفرة حاليًا و/أو في الماضي. إن اعتماد التحليل القياسي يمكّن من تأكيد العلاقات المنطقية والفعلية بين عدة معطيات. على سبيل المثال، يمكّن هذا النموذج التحليلي من تأكيد أو نفي فرضية مثل أن النساء اللواتي اختفى أزواجهنّ قسرًا يكُنّ أكثر قربًا من خط الفقر مقارنةً بنساء أخريات تعرضنَ لتجارب أخرى. يحتاج التحليل القياسي لدراسة البيانات المتوفرة حول هؤلاء النساء الواقعات ضمن هذه الفئة، ونساء واقعات ضمن فئات أخرى، بيانات تتعلق بالوضع الاقتصادي للنساء في الفئتين، وغيرها من المعطيات. بناءً على النتائج التي تثبت أو تنفي هذه الفرضية، يصبح حجم الضرر أكثر وضوحًا، وبالتالي يمكن تحديد بشكل ملموس أكثر أشكال الجبر التي تستجيب لهذا الضرر. مما لا شك فيه أن هذه النظرية ليست دائمًا دقيقة ومقبولة وهي تتعرض للعديد من الانتقادات من قبل خبراء اقتصاديين وسواهم.

للضحايا، ولكنه يلعب دورًا رئيسيًا في مشاركة المعرفة المستنيرة التي يحتاجها الضحايا لمعرفة حقوقهم وإدارة توقعاتهم. يجب ألا تتم عمليات التسجيل الميداني بشكل آلي ذي طابع إحصائي، لأن عدم تعميم المعلومات والمعرفة المستنيرة يؤدي إلى عدد ضئيل من عمليات التسجيل مقارنة بالعدد الفعلي للضحايا.[53]

٥.٢ تحديات عملية

تجدر الإشارة إلى أن التوجه العام لخبراء العدالة الانتقالية تؤكد على ألا يكون هدف عملية التسجيل "الطعن في صحة ادعاءات الضحايا أو الأدلة التي يقدمونها، وإنما الافتراض بحسن نية أن ما يقال هو إفادة بالحقيقة".[54] مما لا شك فيه أن هذا التوجه ضروري لعدم إلقاء عبء إثبات الضرر على الضحايا بما يضاعف معاناتهم التي تكبدوها نتيجة الانتهاكات التي وقعت بحقهم في المقام الأول، كما أنه يضمن شموليةً أوسع ويقلص من احتمالية استبعاد لضحايا لم يتمكنوا لأسباب منطقية من إثبات الضرر بناءً على عتبات إثبات مرتفعة.

إلا أن عددًا من المشاركين لفتوا النظر إلى تحدٍّ جدير بالاهتمام في ظل طول أمد النزاع في سوريا والعدد الهائل للضحايا والضرر غير المسبوق على المجتمعات المحلية. يتمثل هذا التحدي في القدرة على التحقق من الضرر وحجمه الذي قد يدعيه البعض دون أن يكون الادعاء حقيقيًا. من وجهة نظر هؤلاء المشاركين، تكمن خطورة هذا الأمر في انعكاسه السلبي على مصداقية أية تدابير لجبر الضرر وتحويلها إلى تنافس على فائدة بدل أن تكون استحقاقًا فعليًا. وقد شارك بعض المشاركين تجربتهم في تنفيذ بعض مشاريع "تخفيف الضرر"، من خلال تمكين فئات محددة من ضحايا بعض الانتهاكات، كالتعذيب، عبر مشاريع اقتصادية صغيرة. لم يتوقع المشاركون أثناء تصميم تلك المشاريع أن تكون هذه الظاهرة تحديًا جسيمًا، ولكنها كانت بالفعل كذلك. وقد لفتوا النظر إلى أن عمليات التحقق كانت بالغة الصعوبة ورافقتها العديد من التحديات بسبب انتشار الشائعات والمعلومات المغلوطة

---

[53] أنظر، على سبيل المثال: مجلس حقوق الإنسان، *تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار*، A/HRC/42/45، ١١ تموز/يوليو ٢٠١٩، الفقرة ٥٣.

[54] المصدر السابق، الفقرة ٥٧.

ومحاولات الاستغلال، مما أثر سلبًا على الضحايا الفعليين. وعلى الرغم من تمكنهم من تجاوز هذه التحديات بنسبة عالية، إلا أن الدروس المستفادة التي تمت مشاركتها تشير إلى حتمية أن يكون القائمون على التحقق من هويات الضحايا يتمتعون بمستوىً متقدم من التخصص والمعرفة التفصيلية بسياق الفئات المستهدفة. ولعل من أهم الدروس هو أنه كلما كان الإطار المكاني والسياقي أضيق، كانت فرص التحقق والتسجيل أكثر دقة وموضوعية ونجاحًا، وأقل عبئًا على الضحايا الفعليين. إن أحد عوامل تعزيز هذه الفرص هو أن الأطر المجتمعية الموثوقة والمقبولة تلعب دورًا هامًا في ضبط عمليات التسجيل والتحقق.

وفي سياق آخر ذي صلة، لا يمكن التغاضي عن واقع توزع المتضررين من المجتمعات المحلية في مواقع مختلفة داخل وخارج سوريا بفعل النزوح واللجوء والهجرة. يشكل هذا الواقع تحديًا جسيمًا سواء فيما يتعلق بتحديد الضحايا، والمشاركة الفعلية للمجتمعات المحلية والضحايا في تصميم وتنفيذ تدابير جبر الضرر. ومن أوجه التحدي التي يمثلها هذا الواقع أن الأفراد الذين ما زالوا في مناطق إقامتهم الأصلية ووسط مجتمعاتهم المحلية قد يعتبرون أنهم ما زالوا يتعرضون بشكل مباشر لأنماط الانتهاكات المختلفة والضرر المتراكم الناتج عنها، في حين أن هؤلاء الذين غادروا قد تختلف ظروفهم الحالية، بغض النظر عما إذا كانت قد تحسنت أو لا. هذا التغير يؤثر على معايير التحليل القياسي المقترح ويعقّد من فرضية أن تخصيص برامج جبر الضرر هو النموذج الأنسب للسياق السوري. فعلى الرغم من أن هؤلاء الذين غادروا لأي سبب تلك المجتمعات، إلا أنهم نظريًا ينتمون لها، ولكنهم في حقيقة الأمر يعيشون واقعًا مختلفًا سيؤدي إلى اضطرار الجهات المتخصصة التي تضطلع بمهام تحديد الضحايا ومشارك المعرفة المستنيرة وإشراك الضحايا إلى التعامل مع المجتمع المحلي الواحد من عدة زوايا مختلفة. على الرغم من هذا التحدي، قد تشكل البيئة الثقافية والاجتماعية للمجتمعات المحلية، ودير الزور كمثال مباشر، فرصة لتجاوز هذه التحديات من خلال الإبقاء على الروابط المجتمعية وتقدير التدابير والهياكل الاجتماعية القائمة حتى من قبل الأشخاص الذين يقيمون بعيدًا عن تلك المجتمعات المحلية. قد تمكّن هذه الروابط والهياكل من تيسير التدخلات الموجهة للمجتمعات المحلية داخل سوريا بذات الطريقة للأفراد والعائلات في مناطق أخرى.

٦. أنماط الانتهاكات

أبرزت أنشطة الحوار التشاركي في سياق هذه الدراسة أن المجتمعات المحلية في سوريا تتأثر بأنماط محددة من الانتهاكات بشكل مشترك في كافة المناطق، ولكنها في الوقت ذاته تتأثر بأنماط أخرى ذات خصوصية مناطقية. وعلى الرغم من أن هذه الأنماط ذات الخصوصية المناطقية قد تكون مشتركةً أيضًا في مناطق أخرى وإن بشكل متفاوت، إلا أن عوامل محددة قد تجعل ضررها أشد فداحة على المجتمعات المحلية نظرًا إلى انعكاس الطبيعة الاجتماعية أو الاقتصادية أو الميدانية على ذلك الضرر.

٦.١ الحرية والأمن الشخصي

من الواضح أن الانتهاكات المرتبطة بالحرمان من الحرية والأمن الشخصي وفي مقدمتها الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري وما يرافقهما من انتهاكات أخرى ليست حالة تختص بها المجتمعات المحلية في الكسرة وهجين عن سائر المناطق السورية. لكن المشاركين أشاروا إلى أن جسامة وانتشار هذا النمط لم يتراجعا مع تغير الجهة المسيطرة على المنطقة منذ العام ٢٠١١، مما يجعل من هذا النمط مستمرًا في إلحاق الضرر بالمجتمعات المحلية بشكل لا يرتبط حصرًا بحالة النزاع المسلح، إنما بما يشير إلى أن هذه السنوات لم تؤدِّ حتى الآن إلى انتقال فعلي من حالة الحكم الاستبدادي.

أشار المشاركون إلى عدة مستويات من التعقيد والأثر التي ترتبط بهذا النمط من الانتهاكات. تشترك الكسرة وهجين في تجربة سائر المناطق السورية قبل آذار ٢٠١١ وخلال الشهور أو السنوات القليلة بعد ذلك، وهي تجربة يمكن عنونتها بالسيطرة القمعية والقبضة الأمنية للحزب الواحد بما تشمله من حرمان من أدنى مستويات التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، وما رافقه من انتهاكات ضد الحرية والأمن الشخصي. ومما لا شك فيه أن المتضررين من هذه المرحلة لا يمكن حصرهم بالضحايا المباشرين، كهؤلاء الذين تعرضوا

للاعتقال وما يرافقه من انتهاكات أخرى. فبالإضافة إليهم، يعتبر المجتمع ككل متضررًا نتيجة تطبيع الحرمان من المشاركة في الحياة العامة عمومًا. ويعتبر المشاركون أن هذا الضرر الجمعي تجلّى في التبني المباشر أو غير المباشر لنهج السيطرة القمعية من قبل القوى الأخرى التي سيطرت تباعًا على المنطقة، بما يعكس تغلغل هذا النهج بشكل هيكلي في الثقافة السياسية في المجتمع.

على الجانب الآخر، يعتبر المشاركون أن المنطقة شهدت خصوصية مرتبطة بهذا النمط من الانتهاكات تتمثل في تعدد الجهات المسيطرة وظاهرة اختفاء أو حلّ تلك الجهات. ارتكبت تلك الجهات خلال سيطرتها أشكالًا مختلفة من الانتهاكات بحق الحرية والأمن الشخصي، ولكنها تلاشت في مرحلة ما مع سيطرة قوى أخرى. فالمجموعات المتعددة لما كان يُعرف بالجيش السوري الحر التي سيطرت في مرحلة ما بعد الحكومة السورية تقريبًا اندثرت وبات من شبه المستحيل تتبع عناصرها أو قادتها الذين يتحملون مسؤولية تلك الانتهاكات. الأمر ذاته ينطبق على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش). اختفت تلك الجهات، ولكن الضرر الذي سببته انتهاكاتها ما زال قائمًا، سواء فيما يتعلق باستمرار النهج السلطوي القمعي، أو بشكل أكثر مباشرة فيما يتعلق باستمرار اختفاء الآلاف من الضحايا الذين تعرضوا لكافة أشكال الحرمان من الحرية.

أما المستوى الأخير من الأثر، فهو تفاقم حالة غياب الأمن العام والشخصي مصحوبةً باستمرار انتهاكات الحرمان من الحرية والقمع القائم على أسباب مناطقية أو أيديولوجية. يعتبر المشاركون أن المجتمعات المحلية تعاني بشكل جماعي من تهديد الأمن الشخصي بسبب ممارسات السلطة القائمة أو تقصيرها وإغفالها. بالقياس مع المفهوم الشامل للضحايا كما ورد في "المبادئ الأساسية"،[55] فإن عدم "اتخاذ تدابير مناسبة للتصدي إلى تهديدات القتل التي توجه إلى أشخاص في مجال العمل العام، وبشكل أعمّ اتخاذ تدابير لحماية الأفراد من المخاطر المتوقعة التي تهدد حياتهم أو سلامتهم البدنية من قبل أية

[55] راجع القسم ٥ أعلاه.

أطراف فاعلة حكومية أو خاصة"،[56] قد يجعل من المجتمعات المحلية – كجماعات – ضحايا لانتهاك جسيم للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

٦.٢ التمييز والتهميش

احتلت قضية التمييز والتهميش حيزًا كبيرًا من الحوارات مما يعكس الضرر البالغ والمستدام لهذا النمط على المجتمعات المحلية. كان واضحًا من تجربة المشاركين أن التمييز الحالي القائم على أسس إثنية أو مناطقية يفاقم من التهميش المناطقي الذي عانوا منه لعقود. ويتكرس التمييز في ممارسات موجهة ضدهم على وجه الخصوص كتلك الواردة أعلاه من انتهاكات للحق في الحرية والأمن الشخصي، وغيرها من السياسات التمييزية العامة على المستوى الاقتصادي والمؤسساتي والخدماتي. ويربط المشاركون بين التقصير القائم فيما يخص الوضع الأمني عمومًا والتمييز الممارس بحقهم، أي أنهم يعتقدون أن السلطة القائمة قادرة على فرض سيادة القانون، ولكنها لا تقوم بذلك عمدًا لأسباب تمييزية، بدلالة نجاحها إلى حد كبير في ضبط الأمن وتعزيز سيادة القانون في مناطق أخرى تحت سيطرتها. كما تتزايد قناعة المشاركين بأن العديد من الانتهاكات المباشرة، كالمداهمات والاعتقالات والإخفاء القسري لفترات قصيرة أو طويلة والمعاملة اللاإنسانية، ما هي إلا تطبيق ضمني لسياسات التمييز المنهجية بحقهم.

يرى المشاركون أن الضرر الناجم عن هذا النمط لا يؤثر فقط على المجتمعات المحلية في الكسرة وهجين والمناطق الأخرى في السياق ذاته، إنما على المجتمع السوري عمومًا على المدى البعيد. يخلق الشعور بالتمييز ردود فعل مجتمعية تكرّس العنف الهيكلي في المجتمع الذي يؤدي إلى استمرار النزاع وإن تحقق ما يُعرف بالسلام السلبي الذي يتمثل في الغياب الظاهري للعنف، ولكنه لا يقضي على الأسباب الحقيقية للنزاع مما يجعله قابلًا للاندلاع بشكل عنيف مجددًا.[57] بناءً على ذلك، مع تفاقم الضرر الناتج عن الشعور بالتمييز،

---

[56] اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، *التعليق العام رقم ٣٥: المادة ٩ (حق الفرد في الحرية وفي الأمان على شخصه)*، CCPR/C/GC/35، ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، الفقرة ٩.

[57] للاطلاع على تفاصيل نظرية السلام السلبي والسلام الإيجابي، أنظر:

يصبح جبر ذلك الضرر أكثر تعقيدًا مما قد يؤدي إلى إغفاله أو في أحسن الأحوال اقتصاره على تدابير محدودة تحيده عن هدفه الجوهري كعامل أساسي لتحقيق السلام والمصالحة.

٦.٣ الأوضاع الاقتصادية والمعيشية

على الرغم من أن الوضع الاقتصادي متدهور في سوريا عمومًا، إلا أن الحوارات التشاركية في الكسرة وهجين تميزت بتناول المشاركين هذا الواقع باستفاضة باعتباره نمطًا خطيرًا من الانتهاكات الجسيمة، وليس معزولًا عن الأنماط الأخرى، بل أنه قد يرقى ليكون أحد أساليب التمييز والتهميش المتعمّدين بحق المجتمعات المحلية. وحيث أن المنطقة – تاريخيًا وحاليًا – تعتمد اقتصاديًا على الزراعة والثروة الحيوانية بشكل رئيسي، فقد فاقمت عدة عوامل ذات صلة بتدهور الوضع المعيشي لسكان المنطقة إلى الحد الذي بات فيه عبء تأمين مستلزمات الحياة اليومية أولوية حتى على الاهتمام بمعالجة أنماط أخرى من الانتهاكات أحيانًا. من هذه العوامل أزمة المياه وعدم وجود أية تدابير أو سياسات في الأفق للتعامل معها، بالإضافة إلى رداءة نوعية الحبوب المستخدمة في الزراعة وظاهرة تهريب المحروقات وتوقف حركة التصدير، مما يجعل من السوق المحلي مشلولًا.

في مقابل هذه الظروف، يرى العديد من المشاركين أن هناك ما يرقى ليكون غيابًا تامًا لأنشطة وتدخلات منظمات المجتمع المدني والمنظمات الإنسانية في دعم المشاريع الصغيرة وغيرها من الأنشطة التي تساهم في تحسين الحالة الاقتصادية بشكل مستدام. بعض المشاركين يرى أن هذه المشاريع متوفرة بالفعل، ولكنها تفتقر إلى الاستمرارية بالإضافة إلى كونها محدودة مناطقيًا وكميًا من ناحية عدد المستفيدين منها. كما يربط المشاركون هذا الواقع بتحديات أخرى تتعلق بالبنية التحتية شبه المنهارة عمومًا والتي لا تشهد أيضًا تدخلات لتأهيلها لتكون عامل دعم للعجلة الاقتصادية. تقتصر بعض التدخلات على إجراء ترميم جزئي لبعض البنى التحتية، ولكن هناك غياب تام لأية تدخلات للإنشاءات

Johan Galtung, *Theories of Peace: A Synthetic Approach to Peace Thinking*, International Peace Research Institute, September 1967.

جديدة تستجيب للحاجة المتزايدة في المنطقة. كما تعاني هذه المشاريع المحدودة من غياب واضح للكفاءة الإدارية وتنتشر فيها مظاهر وممارسات الفساد، عدا عن تعرضها بشكل مستمر للتخريب المتعمد من قبل جهات و/أو أفراد غير محددين، مما ينعكس سلبًا على جدوى هذه التدخلات وعلى إقدام الجهات القائمة عليها بتطويرها أو زيادتها. وقد أشار بعض المشاركين إلى أن بعض هذه التدخلات المحدودة عادة ما تتجنب القطاع الزراعي والحيواني وتركز على بعض القطاعات الحرفية والتجارية بشكل محدود.

وقد لفت المشاركون إلى ظاهرة الضرائب المفروضة والتي اعتبروها غير منطقية خاصة في ظل احتكار بعض الجهات للمعابر التي تستخدم لحركة النقل التجاري. حالة الغلاء الفاحش الناتجة عن كل هذا باتت تعتبر بالنسبة للمشاركين تعمدًا من قبل السلطات المسؤولة إما في القيام بهذه الممارسات أو التقصير المقصود في التعامل معها ووضع حد لها. يعتقد المشاركون أن تدهور الوضع الاقتصادي ومحدودية الخدمات وانهيار البنية التحتية أسباب مباشرة لتردي الوضع الأمني[58] والتهميش والشعور بالتمييز، بالإضافة إلى الإكراه على النزوح والهجرة غير الشرعية بما يمثل شكلًا من أشكال التهجير القسري.

٦.٤ النزوح والتهجير

عانت المنطقة من عدة موجات من النزوح والتهجير القسري مع تغير الجهات المسيطرة وظروف النزاع، كان آخرها نزوح حوالي ٦٥٠٠ عائلة نتيجة الاشتباكات التي وقعت بين عشائر المنطقة وقوات سوريا الديموقراطية عام ٢٠٢٣.[59] إلا أن المشاركين ركزوا على أن النزوح ليس مجرد أثر مباشر للأعمال العدائية، ولذلك فهو ليس مؤقتًا، لأنه مرتبط بأسباب سياقية أخرى من أهمها الظروف والأنماط السابقة التي تشكل عوامل دافعة للتهجير وأخرى مانعة للعودة. أشار المشاركون في معرض تحديد تلك العوامل إلى قضايا الملكية والنزاعات المجتمعية المرتبطة بها سواء كانت بسبب التدمير أو المصادرة أو الاستيلاء. علاوة على

[58] أنظر، على سبيل المثال: العدالة من أجل الحياة، *دير الزور: ضحايا نزاعات محلية... واستمرار المظاهرات الاحتجاجية*، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢.

[59] UNOCHA, *Syrian Arab Republic: Deir-ez-Zor, Situation Report No. 1 as of 14 September 2023*.

ذلك، أشار المشاركون إلى نمط للتهجير مرتبط ببعض الممارسات المتعلقة بالنزاعات العشائرية التي برزت نتيجة ما يطلق عليه "التقزيم العشائري" نتيجة النزاع المسلح، وهو تراجع الدور المفصلي الذي كانت تلعبه "الطرق المرسومة للعشائر سواء عن طريق العرف أو الشرع أو التقاليد" في حل أية خلافات عشائرية.[60] نتيجة هذا التقزيم العشائري الذي ساهمت بتفاقمه السلطة القائمة من خلال تعمّد عدم التعاون مع شيوخ العشائر،[61] أورد المشاركون عدة نماذج عن ممارسات لم تكن عادة تُرتكب وأهم مظاهرها المرتبطة بقضايا الملكية والتهجير هو فرض – انطلاقًا من ادعاءات التمثيل العشائري – تهجير عائلات تنتمي لعشائر معينة ومصادرة ممتلكاتها ومنعها من العودة.

مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية المجتمعات المحلية ذات الطبيعة العشائرية، يتقاطع الضرر الناتج عن هذا النمط بين الفرد والمجتمع، وينعكس بشكل خطير على النسيج المجتمعي بشكل كلي، مما يجعل من تحديد تدابير جبر الضرر أمرًا فائق الصعوبة والتعقيد خاصة وأن النزوح/التهجير المستمر يتزامن مع تعرض الضحايا لأنماط إضافية من الانتهاكات خلال نزوحهم في المجتمعات المضيفة.

٦.٥ التعليم

من بين كافة الأنماط التي وصّفها المشاركون وحلّلوا آثارها، كان الضرر الذي لحق بقطاع التعليم المحور المشترك والأكثر تركيزًا من قبل جميع المشاركين. وقد كان حجم الضرر واستدامته وصعوبة معالجته السبب الرئيسي لاهتمام المشاركين بتناول هذا النمط. من أخطر أشكال هذا الضرر، إقبال اليافعين المحرومين من التعليم على الانخراط في الجماعات المتطرفة، وانتشار ظاهرة تعاطي المخدرات.[62] ومع تردي الوضع الاقتصادي والمعيشي

---

[60] أنظر، على سبيل المثال: وليد النوفل، *النزاعات العشائرية: بذور ثأر تنمو تحت الرماد وسط محاولات تجديد العرف العشائري*، سوريا على طول، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢.

[61] أنظر، على سبيل المثال: بشير العباد، *عشائر دير الزور و"قسد".. من سلطة الأمر الواقع إلى المواجهة المسلحة*، الجزيرة، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣.

[62] لمزيد من التفاصيل، أنظر: العدالة من أجل الحياة، *دير الزور: حق اليافعين في التعليم*، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣.

للعائلات والتحديات الأخرى التي تعيق الوصول إلى الحق في التعليم،[63] تنتشر ظاهرة عمالة الأطفال واستغلالهم، بالإضافة إلى التزايد المضطرد في ظاهرة تزويج القاصرات.

وقد تناول المشاركون العديد من الأسباب المباشرة وغير المباشرة لتدهور الواقع التعليمي والضرر الناتج عنه. كان غياب المناهج الموحدة المعترف بها رسميًا ومقبولة مجتمعيًا على رأس قائمة تلك الأسباب، خاصة وأن الشعور العام أنه، حتى لو نجح الأطفال واليافعين في الانخراط في العملية التعليمية، يسيطر فقدان الأمل عليهم وعلى أهاليهم لأن الشهادات الصادرة عن الإدارة الذاتية غير معترف بها، مما يعني – ضمنيًا – أن الجهد الذي سيُبذل خلال سنين التعليم لن يؤخذ به في أي مسعى للتعليم العالي أو في المستقبل المهني في سوريا أو في الخارج. أحد السبُل القليلة للحصول على تعليم رسمي وشهادة معترف بها هو الحصول عليهما في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية، الأمر الذي تعتبره أغلبية العائلات خيارًا محفوفًا بالمخاطر والتحديات الأمنية والاقتصادية، مما يجعله خيارًا محدودًا ولا يساهم إلا بنسبة ضئيلة في معالجة هذه المعضلة.

كما أنه من الواضح بالنسبة للمشاركين أن اهتمام السلطة القائمة بمعالجة هذه المشكلة لا يرقى لما هو مطلوب نظرًا إلى الإهمال الذي يبدو متعمدًا في توفير الموارد المالية والكفاءات الإدارية والتعليمية المختصة وكذلك إصلاح البنية التحتية اللازمة لعملية تعليمية فعالة.[64] فما زالت العديد من المرافق التعليمية غير صالحة للاستخدام أو مستخدمة لأغراض عسكرية أو أمنية، وما زال المعلمون يعانون سوء الأوضاع الاقتصادية والأمنية التي تمسهم بشكل شخصي وتجعلهم غير قادرين على التركيز في مهنتهم وانشغالهم في كيفية التصدي لتلك الأوضاع.[65]

---

[63] يُقدّر أن أكثر من نصف الأطفال ممن هم في سن الالتحاق بالمدرسة في سوريا حُرِموا من الانتظام في الدراسة في ٢٠١٤-٢٠١٥: البنك الدولي، *الآثار الاقتصادية للحرب والسلام بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا*، ٢ شباط/فبراير ٢٠١٦.

[64] أعدت "العدالة من اجل الحياة" تقريرًا مفصلًا حول هذا الموضوع وإضراب المعلمين بسببه: *إضراب المعلمين في دير الزور: الأسباب وأهم التوصيات*، أيار/مايو ٢٠٢٢.

[65] أنظر، على سبيل المثال: العدالة من أجل الحياة، *معلمو شمال شرق سوريا... "تحت خط الفقر"*، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣.

وقد لفت المشاركون النظر إلى الأثر الجنساني غير المتناسب لهذا النمط. أحد الأسباب الرئيسية لذلك هو طبيعة المجتمع الذكورية الأبوية التي تجعل من الفتيات والنساء أكثر استهدافًا للحرمان من التعليم مقابل إعطاء الأولوية للذكور. هذا بدوره يفاقم من ظاهرة تزويج القاصرات التي تشهدها المجتمعات المحلية أساسًا.

٧. تدابير جبر الضرر

ناقش المشاركون التدابير التي يعتبرونها مناسبة وضرورية لجبر الضرر الناتج عن أنماط الانتهاكات التي تعرضت لها المجتمعات المحلية، وما زالت، انطلاقًا من النقاش حول أثر ذلك الضرر ومدى مساهمة جبره على المدى القريب في التخفيف من حدة النزاع – عسكريًا ومجتمعيًا، وعلى المدى البعيد في تيسير مسارات العدالة الانتقالية والسلام الإيجابي. كان المشاركون مدركين ومتفقين على أن تدابير جبر الضرر يجب أن تكون جزءًا أصيلًا من منهجية شاملة لتدابير العدالة الانتقالية المتفق على إطارها من محاسبة وعدالة، حقيقة، جبر، وضمانات عدم التكرار. ولكنهم في الوقت ذاته نظروا في مدى جدوى العمل على تدابير "الجبر المؤقت" أو "تخفيف الضرر". وقد كان لهذا الإدراك والمنظور أثر في بلورة وجهات نظر المشاركين حول أشكال وأولويات جبر الضرر الفردية والجماعية.

٧.١ مقاربة الجبر الفردي والجماعي

يمكن فهم جبر الضرر الجماعي من منظور الجهة التي من المفترض أن تستفيد منها، حيث أن تدابيره تركز على تقديم الاستحقاقات لمجموعات من الضحايا تشترك في الهوية، التجربة، الإطار الزماني و/أو الجغرافي، وكذلك أنماط الانتهاكات. قد تقدم تدابير جبر الضرر الجماعي استجابةً فعالة للضرر الذي لحق بالبنية التحتية، وهوية، وثقة المجتمع،[66] كما أنها يمكن أن تكون "طريقة لتبسيط تقديم الجبر سواء في سياق القيود العملية أو المخاوف بشأن رسم خط صارخ بين فئات الضحايا أو بين الضحايا والمجموعات غير الضحايا.

[66] Lisa Magarrell, *Reparations in Theory and Practice*, International Center for Transitional Justice, Reparative Justice Series (2007), p. 5.

[...] تتجنب تدابير جبر الضرر الجماعي التأثير التخريبي المحتمل الذي يمكن أن تحدثه المدفوعات الفردية على المجتمعات".[67]

أجمع المشاركون على أنه لا يمكن اعتبار المحاسبة – بغض النظر عن أشكالها ومساراتها – تدبيرًا منعزلًا وغير مرتبط بجدوى وفعالية جبر الضرر في سوريا عمومًا، بل أنهم أكدوا أنه يجب التعامل مع المحاسبة باعتبارها كذلك. وقد ركزوا في هذا النقاش على أن عنصر الاعتراف المرتبط ضمنًا بنتائج المحاسبة يشكّل أحد أوجه الترضية (ردّ الاعتبار) الفردي والجماعي.

كما بنى المشاركون وجهات نظرهم حول مقاربة الجبر الفردي والجماعي، والعيني والرمزي، انطلاقًا من عدة اعتبارات واقعية، أهمها:

1. استحالة إنشاء سجلات دقيقة وشاملة للضحايا في ظل الوضع الراهن، مما يجعل من تخطيط وتنفيذ تدابير الجبر الفردي أمرًا غير منطقي، بل أنه قد يتسبب بانتقائية الجبر بدلاً من شموليته، مما يفاقم من الضرر الذي يُفترض معالجته، بما يخالف الأساس المنطقي لجبر الضرر.
2. غياب السلطة التي يمكنها ويجب عليها أن تتحمل المسؤولية القانونية في تنفيذ تدابير جبر الضرر الشاملة، خاصة وأن تلك السلطة مسؤولة أيضًا عن توفير سبُل الاعتراض والتظلم في إطار تنفيذ تلك التدابير.
3. ندرة الموارد التي توفر استحقاقات جبر الضرر للضحايا الأفراد كمستفيدين مباشرين، خاصة الاستحقاقات العينية. يتطلب تمويل جبر الضرر خططًا واسعة النطاق مثل "إنشاء صناديق ائتمانية خاصة أو إدخال بند مخصص للجبر في الميزانية الوطنية السنوية".[68]

---

[67] Ibid. p. 6.

[68] الجمعية العامة للأمم المتحدة، *تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار*، A/69/518، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الفقرة ٥٦.

4. استمرار حالة النزاع وتواصل الانتهاكات على الرغم من انخفاض حدة العنف المسلح بين أطراف النزاع. بعض أنماط الانتهاكات مستمرة بطبيعتها حتى تنتفي عناصرها من خلال واحد أو أكثر من عناصر الانتصاف الفعال، كالاختفاء القسري والتهجير القسري ومصادرة أو الاستيلاء على الملكية. من الصعب تصور استحقاقات تجبر ضرر الضحايا دون أن يكون رد الحقوق وكشف الحقيقة حجر الزاوية في ذلك.
5. تتطلب الظروف الاستثنائية القائمة تحديد الأولويات الأكثر إلحاحًا على أساس الأثر الإيجابي الذي تحققه مجتمعيًا. من خلال هذه الأولويات يتم تحديد أنماط الجبر التي تحقق أعلى مستوًى من الاستجابة والنتائج، سواء كانت عينية أو رمزية، فردية أو جماعية، وكذلك مؤقتة أو مؤجلة التنفيذ.

٧.٢ الاقتصاد كجبر ضرر جماعي

يعتقد المشاركون أن الوضع المعيشي والاقتصادي المتردي يمثل التحدي الأبرز الذي يفاقم من النزاع المجتمعي ويتسبب بشكل مباشر وغير مباشر في أنماط أخرى من الانتهاكات والأضرار بحق الأفراد والمجتمعات المحلية. وتجدر الإشارة إلى أنه، حتى لو لم تعكس الممارسات الاقتصادية انتهاكات بالمعنى القانوني الذي يفعّل مسؤولية الدولة وفقًا لالتزاماتها في القانون الدولي، إلا أن تلك الممارسات وإن كانت نتيجة تصرفات جهات غير حكومية، سواء أفرادًا أو كيانات، تؤدي دون أدنى شك إلى حرمان السكان المتأثرين بتلك الممارسات بشكل صارخ من حقوقهم الاقتصادية. وقد توصلت لجنة الحقيقة والمصالحة في ليبيريا إلى هذه الخلاصة على الرغم من أنها نظرت في الجرائم الاقتصادية ليس على اعتبارها انتهاكات لحقوق الإنسان، واستنتجت أن هذا الأثر لا يقتصر على الأفراد والمجتمعات المتأثرة، إنما على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد على المدى البعيد.[69] وفي تقييمهم لأثر أنماط الانتهاكات، عبّر المشاركون عن قناعتهم أن التعامل مع

[69] Republic of Liberia, Report of Truth and Reconciliation Commission, *Volume Three: Appendices, Title III: Economic Crimes and the Conflict, Exploitation and Abuse*, 03 December 2009, para. 138.

ضرر هذا النمط يعالج بشكل ملحوظ الآثار الفورية وبعيدة المدى الناتجة عنه، كما يساهم في تيسير أنماط أخرى من الجبر حتى بعد أي انتقال سياسي محتمل.

ويرى المشاركون أنه على الرغم من أن معالجة الأوضاع الاقتصادية قد تبدو للوهلة الأولى من أصعب وأعقد الخطط والتدابير نظرًا لما تتطلبه من موارد كبيرة، إلا أن اتباع نهج التخصيص والتشريح المناطقي قد يساهم في ترشيد استخدام الموارد المتوفرة بشكل استراتيجي. فمع غياب مخطط وطني شامل للعدالة الانتقالية في ظل استمرار النزاع والانقسام، ما زالت برامج وتدخلات التنمية وما يُعرف بالتعافي المبكر قائمة، ولكنها بشكل عام مجزّأة وغير استراتيجية. كما أن هذه التدخلات والبرامج، ولأسباب مختلفة، تستهدف عدة مناطق حسب خصوصيتها والقدرة على حصر وتقييم حاجاتها. من الممكن أن تُستثمر هذه التدخلات والموارد المخصصة لها لتصميم وتنفيذ برامج محدودة مناطقيًا تستجيب لحاجات يتم تقييمها بعناية على أساس قياس الأثر وليس مجرد تحديد الحاجة المؤقتة.

وفي هذا السياق، أشار المشاركون إلى أهمية إيلاء عناية خاصة ببرامج إعادة تأهيل البنية التحتية والثروة الزراعية والحيوانية، كونها تشكّل عصبًا رئيسيًا لحياة المجتمعات المحلية، وتحسينها ينعكس إيجابًا على جميع السكان. وفي الحقيقة، لا تعتبر وجهة نظر المشاركين غير مسبوقة أو غير عملية، فقد سبق أن أولَت عدة برامج للعدالة الانتقالية وجبر الضرر في العالم أهمية خاصة وتدابير عملية لمعالجة أنماط مشابهة. فبناءً على توصية لجنة الحقيقة والمصالحة في البيرو، عرّف القانون الضحايا الجماعيين بأنهم المجتمعات المحلية التي تعرضت لانتهاكات متعددة لحقوق الإنسان، ولحقت أضرار خطيرة ببنية الأسرة أو المجتمع المحلي فيها. وبناء على ذلك، تم تنفيذ مشاريع البنية التحتية أو تطوير الخدمات الأساسية، حسبما تقرر تلك المجتمعات بنفسها، مما أدى إلى ربط هذه التدابير ذات الطابع الجماعي بالتنمية والتمتع ببعض الحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. والجدير بالذكر أن المجتمعات المحلية فضلت مشاريع البنية التحتية، ويقدر أن عدد المشاريع المنفذة في تلك

المجتمعات المحلية قد قدّم استحقاقات جبر الضرر لما يزيد على ٦٠٠ ألف من الضحايا في أكثر من ١٤٠٠ مجتمع محلي.[70]

مما لا شك فيه أن استدعاء هذه التجارب لا يعني بأي حال من الأحوال تطابق التجربة والظروف في الحالة السورية، خاصة وأن هذه التجارب قد تمت في سياق مرحلة ما بعد النزاع أو الاستبداد وفي ظل ولاية آليات رسمية معتمدة ومكلفة وفقًا للقانون. ولكن هذا لا يمنع مقاطعة بعض جوانب هذه التجارب مع ما توصل إليه المشاركون في الحوارات التشاركية. تبرز هذه التجربة القيمة المضافة المحتملة لتضييق نطاق التنفيذ إلى المستوى المحلي، حيث أن هذا النهج يؤدي إلى مشاركة أكثر فعالية للضحايا والمجتمعات المحلية في اختيار وتنفيذ تدابير جبر الضرر من جهة، ويخفف من الأعباء والتحديات المادية من جهة أخرى، حيث – على سبيل المثال – لم تتجاوز القيمة المادية لكل مشروع محلي في التجربة المقتبسة أعلاه أكثر من ٣٥ ألف دولار أمريكي.[71]

وللاستعاضة عن غياب الولاية الرسمية المكلفة قانونًا بتنفيذ مثل هذه التدابير، تلعب منظمات المجتمع المدني دورًا مركزيًا وصلة وصل محورية بين المعنيين الأساسيين وهم المجتمعات المحلية، الداعمين والممولين، والسلطات المحلية. يعتقد المشاركون أنه على الرغم من مسؤولية تلك السلطات في كثير من الأحيان عن الممارسات السلبية و/أو التقصير عن التصدي لها، إلا أن منظمات المجتمع المدني قادرة على تطوير استراتيجيات مُقنِعة للانخراط مع الأطراف المعنية الرئيسية، كما أنها قادرة على توفير الدعم لهذه الاستراتيجيات من قبل الفاعلين الخارجيين الذين طورت معهم علاقة ثقة وتبادل خبرات عبر سنوات عملها، كالدول والهيئات الأممية والمنظمات الدولية غير الحكومية.

٧.٣ رد الحقوق/الاستعادة

---

[70] مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، *العدالة الانتقالية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤*، صفحة ٤٢.

[71] المصدر السابق.

ارتبط النقاش حول تدابير رد الحقوق بأنماط النزوح والتهجير التي اعتبرها المشاركون ذات أثر فادح ومستدام على المجتمعات المحلية، وهي قضايا ترتبط بطبيعتها بشكل وثيق بحقوق الملكية دون أن يعني ذلك اقتصارها عليها. وقد سلّط المشاركون الضوء على هذه القضايا تحديدًا لأن تدابير ردها/استعادتها تتعلق بحقوق ذات طبيعة مادية ملموسة يمكن تحديد ضحايا أنماط الانتهاكات التي تعرضت لها بشكل أكثر واقعية. على الجانب الآخر، يرى المشاركون أن تدخلات الرد قابلة للتخطيط والتنفيذ على الرغم من بعض التحديات، وطالما هي كذلك، فهي قابلة للتأثير إيجابيًا على عدة مستويات منها تخفيف العبء على الاستجابة الإنسانية من خلال تيسير عودة النازحين بسبب تلك الانتهاكات، وتعزيز العلاقات الإيجابية المجتمعية من خلال التصدي لادعاءات "الانتصار" من قبل بعض أطراف النزاع التي تسببت بانتهاكات حقوق الملكية والنزوح في المقام الأول. هذا التصدي من شأنه أن يحقق – بغض النظر عن المستوى والنطاق – الترضية للضحايا.

على الرغم من أن رد هذه الحقوق يتطلب توفير الموارد اللازمة، إلا أن المشاركين يعتقدون أن التغيير في الإرادة السياسية حول هذا الموضوع تحديدًا من شأنه أن يساهم في تجاوز تحديات الموارد. يرى المشاركون أن أطر الحوكمة المجتمعية – كالعشائر والوجهاء – يمكن أن تساهم بشكل فعال في التأثير على كافة الأطراف المعنية سواء كانت سلطات قائمة أو كيانات عائلية أو عشائرية لتيسير تحديد المتضررين وإثبات ملكياتهم والاتفاق على استعادتها وعودتهم إليها. كما يرى المشاركون أن منظمات المجتمع المدني ومنظمات التنمية والعمل الإنساني الدولية يمكن أن تقدم الدعم اللازم لتدخلات معينة كترميم الوحدات السكنية أو المرافق الاقتصادية الخاصة. بالإضافة إلى ذلك، فإن المبادرات على مستوى المناطق والمجتمعات المحلية يساهم في تجاوز تحديات الأعداد الهائلة للمطالبين باستعادة تلك الحقوق على المستوى الوطني، وفي فعالية تدابير التحقق من تلك الملكيات.[72]

---

[72] لمزيد من التفاصيل حول هذه التحديات، أنظر، على سبيل المثال:

Rhodri C. Williams, *Restitution at the Juncture of Humanitarian Response to Displacement and Transitional Justice, Research Brief*, International Center for Transitional Justice, June 2013.

٧.٤ إعادة التأهيل

تناول المشاركون إعادة التأهيل كتدبير متعدد الأوجه لجبر الضرر يمكن تنفيذه واستثماره على المدَيَين القريب والبعيد، في تقاطع مع الرأي الذي يشجع على تعريف إعادة التأهيل من خلال الانطلاق من تحديد ما هو مطلوب للاستجابة لحاجات الضحايا بدل التركيز على المفهوم الاصطلاحي الذي قد يقتصر على المجالات الطبية والنفسية.[73] وقدم المشاركون عدة أفكار قد يشكّل تنفيذها مساهمة في معالجة الضرر الفردي والجماعي أحيانًا.

في مقدمة الأولويات، ركّز المشاركون على إعادة تأهيل الناجين من الاعتقال، واعتبروا أنه في ظل الغياب الحالي لتدابير محاسبة عادلة وتعويض عن الضرر والخسائر التي تكبدوها بسبب حرمانهم من الحرية، لا بد من التحرك بشكل عاجل لتقديم خدمات إعادة التأهيل بأشكال مختلفة. والناجون من الاعتقال هم حكمًا – من وجهة نظر المشاركين – ضحايا للتعذيب والمعاملة اللاإنسانية، وبالتالي يجب التفكير في توفير الخدمات الطبية والنفسية، بالإضافة إلى ما يمكن تطويره من تدابير تساهم في إعادة إدماجهم اجتماعيًا واقتصاديًا. وفي معرض الاستشارات مع الخبراء والممارسين، تمت الإشارة إلى تجارب بعض منظمات المجتمع المدني وروابط الضحايا والناجين في تدابير ذات صلة. وقد ركّز هؤلاء على الأثر الذي تركته تلك التدخلات على الضحايا والناجين على الرغم من محدوديتها سياقيًا وماديًا، فقد انتقل العديد من المستفيدين من تلك البرامج من توصيف "الضحية السلبية" إلى راغبين في التطوع لدعم الضحايا والناجين الآخرين. بعض تلك التدخلات كانت عبارة عن تمكين اقتصادي محدود استند إلى تقييم تشاركي للحاجات والرغبات، وبعضها الآخر ركّز على الاستجابة للحاجات الطبية والنفسية والقانونية التي يثبت أنها تؤثر بشكل جوهري على قدرة الناجين على الاندماج مجددًا في المجتمع.

---

[73] Redress and Essex Transitional Justice Network, *Rehabilitation as a Form of Reparation: Opportunities and Challenges*, Workshop report, September 2010, p. 5, quoting Professor Sir Nigel Rodley.

نظرًا إلى الأثر واسع النطاق لأنماط الانتهاكات والتقصير المتعلقة بالتعليم، يرى المشاركون أن تدابير إعادة تأهيل هذا القطاع تعتبر أولوية عاجلة لتدارك ما يمكن تداركه من ذلك الأثر الجيلي ولأن "التعليم أداة يمكن أن تحقق الإدماج والتقدير والتمكين" في المجتمع المتأثر بالنزاع.[74] وقد صنّف المشاركون تدابير إعادة تأهيل التعليم إلى مستويين: فردي وجماعي. على المستوى الفردي، يمكن استهداف الناجين من الاعتقال وأفراد عائلاتهم الذين خسروا فرصًا تعليمية من خلال برامج موجهة كالتعليم البديل أو المهني أو المنح المنسقة مع مؤسسات أكاديمية. كما اقترح المشاركون تطوير برامج تستهدف الشباب الذين لم يحظوا بفرصة التعليم الأساسي خلال السنوات الماضية تركز على محو الأمية والتعليم المهني والتمكين الاقتصادي. على المستوى الجماعي، أكد المشاركون أن التدابير الفردية لا يمكن أن تؤدي إلى النتائج المرجوة دون التركيز على إعادة تأهيل قطاع التعليم بحد ذاته، ومن ضمن ذلك البنية التحتية الأساسية، معالجة مشكلة المناهج غير الموحدة، وتمكين المعلمين والعاملين في القطاع التعليمي مهنيًا واقتصاديًا. وتجدر الإشارة إلى أن إعادة التأهيل التعليمي قد شكّل أحد عناصر برامج جبر الضرر في عدة سياقات منها تشيلي وسيراليون، حيث خُصصت تدابير موجهة لقطاعات من الضحايا بناءً على توصيات لجان الحقيقة التي تم إنشاؤها، ومنها تقديم منح دراسية كاملة حتى المرحلة الثانوية والتعليم المهني/التقني، وكذلك تزويد الأهل برواتب ثابتة تجنبهم الاضطرار لإلحاق الأطفال في سوق العمل للتعامل مع الأعباء الاقتصادية والمعيشية.[75]

يُدرك المشاركون التحديات الواقعية لتنفيذ تدابير إعادة التأهيل المقترحة. فهي تتطلب، على سبيل المثال، موارد مالية مُعتَبرة وموارد بشرية فريدة من نوعها، الأمران اللذان تعاني المجتمعات المحلية من غيابها أساسًا. كما أن هذه التدابير لا يمكن أن تكون ناجحة وفعالة دون – على أقل تقدير – انخراط فعال قائم على إرادة حقيقية من السلطات القائمة، فالتدابير المقتبسة أعلاه وسواها عادة ما تكون في سياق المسار الرسمي الذي تنفذه

---

[74] مجلس حقوق الإنسان، تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار، A/HRC/42/45، ١١ تموز/يوليو ٢٠١٩، الفقرة ١٠٣.

[75] لمزيد من التفاصيل، أنظر: المصدر السابق، الفقرات ١٠٤-١٠٥.

الدولة في مرحلة ما بعد النزاع أو الاستبداد. على الرغم من ذلك، يرى المشاركون أن الأفق ليس مسدودًا تمامًا لتصميم تدخلات لإعادة التأهيل تلعب منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الدولية دورًا أساسيًا فيها، في الوقت الذي يمكن أيضًا الاستثمار في مصلحة السلطات القائمة في توفير خدمات تساهم ولو بشكل غير مباشر في تعزيز الاستقرار الاجتماعي في المجتمعات المحلية المستهدفة.

٧.٥ التعويض

يميز المشاركون بين التعويض المالي باعتباره أحد أشكال جبر الضرر الفردي، وأشكال أخرى للجبر قد تكون ذات طبيعة مادية، ولكنها جماعية ومنها بعض ما ذُكِر أعلاه. يعتقد المشاركون أن أية تدابير للتعويض المالي دون تدابير أخرى تعالج الأضرار الناتجة عن الأسباب الجذرية للانتهاكات، والوضع الاقتصادي والمعيشي في مقدمتها، من الممكن أن يحول هذه التدابير المالية إلى ما قد يرقى إلى مساومة متعمدة واستغلال للواقع المتردي للضحايا مقابل الاستغناء عن التدابير الأخرى للعدالة الانتقالية،[76] خاصة المحاسبة والحقيقة.

يؤكد المشاركون أن التعويض المالي أمر لا بد من أخذه بعين الاعتبار فيما يتعلق بأنماط محددة من الانتهاكات قد لا تكون تدابير جبر الضرر الأخرى ممكنة أو مناسبة لمعالجة أثرها. هذا الأمر بدوره مرتبط بآليات تحديد الضحايا وإشراكهم من جهة، وتزامن أية مخططات لتنفيذ تدابير التعويض المالي مع التدابير الأخرى الفردية والجماعية. كما يجب أن تكون أية تدابير للتعويض المالي منسجمة مع البيئة الاجتماعية والثقافية من جهة، وألا تقتصر نتائجها الإيجابية على الفائدة الفردية المحققة للمستفيدين المباشرين من جهة ثانية.[77]

فيما يتعلق بالانسجام مع البيئة الاجتماعية والثقافية ومراعاة خصوصية ذلك في المجتمعات المحلية، لفت بعض الخبراء والممارسين إلى أنه على الرغم من أن التعويض

---

[76] يؤكد المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة، والعدالة، والجبر، وضمانات عدم التكرار هذا الأمر: الجمعية العامة للأمم المتحدة، *تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار*، A/69/518، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الفقرة ١١.

[77] المصدر السابق.

المالي ممارسة مجتمعية متداولة ومقبولة في بعض المجتمعات المحلية، إلا أنها خاضعة لما يشبه إطارًا للحوكمة خاصة في المجتمعات العشائرية. هذا الإطار – تقليديًا – لا يهدف إلى تقديم التعويض بحد ذاته لمعالجة الضرر الناتج عن الاعتداء (الانتهاك)، إنما باعتباره أحد مكونات منظومة تشكل صمام أمان في المجتمعات العشائرية من حيث الدور الأبرز في إنهاء النزاعات ووقف ردود الفعل والحفاظ على التماسك السلمي للمجتمعات المحلية.[78] يجب أن يخضع التخطيط لتدابير التعويض المالي لدراسة متأنية لمدى مساهمتها الإيجابية على المجتمعات المحلية انطلاقًا من تقييم دقيق لتأثرها وتأثيرها بخلفياتها الاجتماعية والثقافية.

٧.٦ تخليد الذكرى

ناقش المشاركون مدى ملاءمة وأهمية تدابير تخليد الذكرى للمجتمعات المحلية، وتناولوها باعتبارها بحد ذاتها شكلًا من أشكال رد الاعتبار (الترضية) والحقيقة. أخذ المشاركون بعين الاعتبار تعقيد النزاعات في سوريا حيث يصبح الحد الفاصل في تحديد الضحية والجاني ملتبسًا ما بين مجتمع أو منطقة وأخرى. يجمع المشاركون على أن تخليد ذكرى الضحايا يعتبر قرارًا محوريًا في تعزيز جهود العدالة الانتقالية كما أنه عنصر أساسي لجبر الضرر الفعال على المستوى الجماعي.[79] على الرغم من اقتناع المشاركين بهذه الأهمية والأثر، إلا أنهم أكدوا على ضرورة الحذر وتبني نهج شمولي لتدابير تخليد الذكرى تسهم في تنفيذ ركائز العدالة الانتقالية الأخرى، ولا تعزز منطق الكراهية والنزاع، خاصة وأن الذكرى "جزء من إطار ثقافي أوسع تتواجه فيه رؤى وقيم وسرديات مختلفة".[80]

---

[78] وليد النوفل، *النزاعات العشائرية: بذور ثأر تنمو تحت الرماد وسط محاولات تجديد العرف العشائري*، سوريا على طول، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢.

[79] يعتبر المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار أن تخليد الذكرى يشكل الركيزة الخامسة للعدالة الانتقالية. أنظر: مجلس حقوق الإنسان، *عمليات تخليد الذكرى في سياق الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني: الركيزة الخامسة للعدالة الانتقالية، تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار*، A/HRC/45/45، ٩ تموز/يوليو ٢٠٢٠.

[80] المصدر السابق، الفقرة ٣٢.

مع الأخذ بالحسبان هذه الاعتبارات، يرى المشاركون أهمية التمييز بين تدابير تخليد الذكرى على المستوى الوطني والمجتمعات المحلية، ويربطون ذلك – مجددًا – بأهمية "تشريح" النزاع في سوريا وآثاره على المستوى المناطقي في سياق برامج جبر ضرر تتسم "بالتعقّد"، أي التي تجمع بين أنواع مختلفة من الاستحقاقات المادية والرمزية، الفردية والجماعية.[81] فبناءً على خصوصية تجربة المجتمعات المحلية على المستوى المناطقي في سوريا، قد تكون تدابير تخليد الذكرى الخاصة بتلك المجتمعات ذات أثر نفسي واجتماعي إيجابي نظرًا للسياق والتجربة المشتركتين عمومًا لكل من تلك المجتمعات. تحتاج تدابير تخليد الذكرى على المستوى الوطني تدخلات أكثر تعقيدًا لتضمن أن تخليد الذكرى تلعب الدور المتوقع منها في "تمكين المجتمع من العيش في سلام أكثر مع تركة انقسامات الماضي [،] حيث] تتعايش روايات وتفسيرات مختلفة لعنف الماضي [،] وتتعاون مع دينامية إعادة البناء الاجتماعي".[82]

---

[81] لمزيد من التفاصيل، أنظر: الجمعية العامة للأمم المتحدة، *تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار*، A/69/518، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الفقرات ٢٩-٣٤.

[82] مجلس حقوق الإنسان، عمليات تخليد الذكرى في سياق الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني: الركيزة الخامسة للعدالة الانتقالية، تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار، A/HRC/45/45، ٩ تموز/يوليو ٢٠٢٠، الفقرة ٣٧.

٨. دور التدابير والهياكل المجتمعية في جبر الضرر

يُقصد بالتدابير والهياكل المجتمعية ممارسات الحوكمة وهياكلها التقليدية في المجتمعات المحلية والتي عادة ما تكون مستمدة من الدين أو العُرف، والتي غالبًا ما تكون متوارثة ومتفق عليها ضمنيًا مع أنها غير رسمية، أي لا تستند إلى الإطار القانوني الرسمي الدستوري، ولكنها في الوقت ذاته تؤثر على الحياة اليومية لأعضاء تلك المجتمعات والتفاعل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بينهم.[83] يمثّل ما يُعرف بالعُرف أو القضاء العشائري أحد أبرز أنماط تلك التدابير المنتشرة في العديد من الدول، كما تتمسك العديد من الشعوب الأصلية والمجتمعات الزراعية والأقليات الإثنية بتدابير وأنظمة قبَلية مشابهة وتعتبر انعكاسًا لثقافتها الأصلية. في الحقيقة، يشير بعض الباحثين إلى أن أكثر من نصف دول العالم لديها سياسات حوكمة مزدوجة مرتبطة بترتيبات الحكم التقليدية.[84] والسؤال الذي تناوله المشاركون ما إذا كانت هذه التدابير تلعب دورًا إيجابيًا أو سلبيًا على تخطيط وتنفيذ تدخلات جبر الضرر في المجتمعات المحلية.

٨.١ الفرص

يرى البعض أن هذه التدابير تتيح المجال بشكل أفضل للنهج التشاركي كونها محلية على مستوى المنطقة التي عادة ما تشهد تمثيلًا ولو ضمنيًا من خلال الهياكل القائمة سواء كانت عائلية أو عشائرية أو حتى وجاهية مقبولة مجتمعيًا. بالإضافة إلى التمثيل الضمني

---

[83] لمزيد من التفاصيل، أنظر:

Georg Lutz and Wolf Linder, *Traditional Structures in Local Governance for Local Development*, University of Berne, Switzerland, Institute of Political Science, May 2004.

[84] Katherina Holzinger, Florian G. Kern, and Daniela Kromrey, *The Dualism of Contemporary Traditional Governance and the State: Institutional Setups and Political Consequences*, Political Research Quarterly, 69(3), 2016, 469-481.

للمجتمعات المحلية، فالسلطة المعنوية الممنوحة لتلك الهياكل قد تجعلها أكثر مقبولية وقدرة على تيسير مشاركة أوسع للضحايا وعائلاتهم في مناقشة وتقرير أية تدابير يتم إقرارها. ومن عناصر هذا النهج التشاركي أن هذه الهياكل تسعى في كثير من الأحيان لاتخاذ قرارات بالإجماع أو التوافق، كمجالس العشائر على سبيل المثال.

من جهة أخرى، تمت الإشارة إلى أن التدابير والهياكل المجتمعية تعزز القدرة على تجاوز التحديات القائمة لتنفيذ تدابير جبر الضرر، كغياب الولاية الرسمية والبرامج المحلية الوطنية، وصعوبات إنشاء سجلات للضحايا وإثبات الضرر وغير ذلك. من خلال التدابير وهياكل الحوكمة القائمة، يمكن تقليص نطاق الصعوبات كمًا ونوعًا من خلال توظيف معرفة ووصول تلك الهياكل داخل المجتمعات المحلية وامتداداتها في الداخل والخارج، وكذلك اطّلاعها المقرب على سياق التجارب وأنماط الانتهاكات، وقدرتها إلى حد كبير على تصنيف المتضررين والتحقق من حجم الضرر.

علاوة على ذلك، تمتلك الهياكل المحلية القائمة على التدابير المجتمعية أدوات تقليدية متداولة خارج سياق الانتهاكات الجسيمة بسبب النزاع، كمجالس الصلح العرفي، ولجان الأعيان، والأحكام الشرعية، والقضاء العشائري، ومجالس العشائر والوجهاء، وأثر الدين ورجال الدين، والمساهمات المالية الجماعية، وغير ذلك. يمكن توظيف هذه الأدوات على المستوى المحلي بشكل خلّاق يتناسب مع تغير الظروف الاجتماعية والسياقية لتوليد حلول وتدخلات براغماتية قادرة على معالجة طيف واسع من القضايا.[85]

يرى بعض المشاركين أن غياب سيادة القانون والفوضى الناجمة عن النزاع أعادا الالتفاف حول العشيرة بما يعكس حاجة المجتمعات المحلية للتدابير والهياكل المجتمعية كنتيجة طبيعية للحاجة لسلطة تنظم العلاقات بين أفراد هذا المجتمع وتضطلع بمهامها التقليدية في الوقاية من النزاعات ومعالجتها إذا اندلعت من خلال رد الحقوق والمصالحة المجتمعية. البعض الآخر يعتبر أنه لا يمكن في الظروف الحالية التعويل على دور السلطة العشائرية

---

[85] Erica Harper, *Customary Justice: From Program Design to Impact Evaluation*, International Development Law Organization (2011), pp. 19-20.

لما أصابها من إضعاف وتفكيك متعمدين. يستدل هؤلاء أيضًا بجيل الشباب الذي لم يعايش الدور التقليدي لسلطة العشيرة وكانت تجربته محصورة في فترة النزاع وما رافقها من غياب لهذا الدور، مما يجعل من إخراطهم في تدابير للجبر تتولاها تلك الهياكل أمرًا غير وارد بالإجمال لأنهم لا يشعرون بواجب الاحترام والولاء لتلك الهياكل وما تيسّره من تدابير. في المقابل، يعتقد البعض الآخر أنه على العكس من ذلك، على الرغم مما قد يبدو أنه غياب للدور الفعلي للهياكل المجتمعية، لم ينسلخ جيل الشباب عن التربية العائلية في المجتمعات العشائرية التي بطبيعتها تكرس هذا الاحترام والولاء اللذين يتحولان إلى حاجة في ظل غياب سلطة القانون والعدالة وتدابير الجبر.

٨.٢ التحديات

على الرغم من العديد من الجوانب الإيجابية التي قد تساهم فيها التدابير والهياكل المجتمعية في جبر الضرر، أكد المشاركون على ضرورة ألا تكون أية تدخلات لجبر الضرر تقوم عليها الهياكل المجتمعية المحلية مطلقة دون الالتفات للتحديات والمخاطر التي قد تسببها تلك التدابير والهياكل.

لا يمكن التغاضي عن واقع النزاعات العشائرية التي يعود بعضها لعقود سابقة، بينما اندلع وتأجج بعضها الآخر خلال النزاع ولأسباب مرتبطة به. هذا يعني أنه لا يمكن توقع هياكل وتدابير مجتمعية متماسكة ومتجانسة تكون قادرة على تعويض – ولو جزئيًا أو مرحليًا – غياب الولاية الرسمية لتنفيذ أركان العدالة الانتقالية على المستوى الوطني. أشار بعض المشاركين إلى أن هذه النزاعات العشائرية، في حال اضطلاع الهياكل المجتمعية بتدابير لجبر الضرر، ستؤدي إلى نتائج عكسية لجوهر وأهداف جبر الضرر لأنها قد تقوم على أساس التنافس العشائري وتعزيز تصوّر "الانتصار" من خلال التمييز بين المستفيدين من استحقاقات جبر الضرر على أساس الانتماء العشائري وديناميات الصراع فيما بينها. فما يعتبر عادلًا ومنصفًا يمكن أن يتأثر بالفوارق في السلطة والمكانة والثروة بين المتنازعين، والأعراف

الاجتماعية التمييزية، وتصورات تجانس المجتمع و/أو العشيرة.[86] بالتالي، بدلًا من استثمار التدابير والهياكل المجتمعية لتيسير جبر الضرر، قد يكون مطلوبًا بدايةً تخصيص الموارد والجهود لمعالجة تلك النزاعات. هذا لا يعني أن مثل هذه الجهود غير ضرورية، بل على العكس، فهي قد تكون أكثر إلحاحًا للتخفيف من حدة النزاع في المجتمعات المحلية، ولكن يجب ألا تكون هذه الجهود مقتصرة أو فجائية عندما يبدأ التخطيط لتدابير جبر الضرر من خلال الهياكل المجتمعية.

من التحديات الأخرى مدى اتساق التدابير التقليدية للهياكل المجتمعية مع مبدأ سيادة القانون وشمولية حقوق الإنسان. على وجه التحديد، أشار عدة مشاركين إلى تحديات التمييز والتهميش مقارنةً بالمعايير الجنسانية وواجب مراعاة وإدماج الفئات الأكثر هشاشة كذوي الحاجات الخاصة والأطفال. من المتداول والمعروف أن البيئة والعُرف العشائريين – اللذين وصفهما أحد المشاركين بأنهما يتقدمان في كثير من الأحيان على الأحكام الشرعية/الدينية – تواجه انتقادات فيما يتعلق بالتمييز ضد المرأة في كثير من القضايا التي ترتبط بجبر الضرر، خاصة الاستعادة والتعويض. يخشى بعض المشاركين أن تكرس تدابير جبر الضرر عبر الهياكل المجتمعية التمييز الهيكلي ضد المرأة من خلال فرض تدابير متسقة مع الطابع الذكوري الأبوي التقليدي لدور تلك الهياكل. من أبرز الأمثلة ما يتعلق بقضايا رد الملكية أو التعويض عنها وما يرافق ذلك من تحديات قانونية وعرفية تتعلق بالإرث والحيازة والتوثيق الرسمي، فالمرأة هي الحلقة الأضعف عمومًا في هذا السياق، وهي معرضة لمستويات إضافية من التمييز والتهميش في ظل أنماط الانتهاكات والتدابير التي قد تكرس حرمانها من التمتع بتلك الحقوق.

كما أشار بعض المشاركين إلى خطورة أن تتحول التدابير والهياكل المجتمعية إلى بديل عن سيادة القانون، بما يتعارض مع أحد أهم أهداف العدالة الانتقالية في مرحلة ما بعد النزاع. ففي ظل الظروف الراهنة وغياب سيادة القانون واحتمالية أن تلعب تلك التدابير والهياكل هذا الدور، يُخشى مع طول أمد النزاع وغياب آفاق الانتقال السياسي

[86] Ibid. p. 22.

والديموقراطي، أن تتكرس تلك التدابير والهياكل كنظام حوكمة بديل ودائم عن سيادة القانون في المستقبل.

لذلك، يعتقد بعض المشاركين أن الاستثمار في التدابير والهياكل المجتمعية لتنفيذ تدابير جبر الضرر يجب ألا يكون توجهًا يُطبق في كل مكان وفق المعايير والشروط ذاتها، بل يجب أن يكون مصممًا على أساس خصوصية كل مجتمع محلي بناءً على فهم موضوعي لظروفه والتحديات والفرص المتوقعة وكيفية التعامل الاستباقي معها. وأجمع المشاركون على أن هذه التدابير والهياكل يمكن أن تكون أكثر فعالية وفائدة لجهود جبر الضرر في مرحلة يتم فيها الاتفاق على مسار وطني للعدالة الانتقالية، لأن آليات إخراطها واستثمارها ستكون جزءًا أصيلًا من عمليات التقييم والتخطيط التي تسبق التنفيذ. وفي كل الأحوال، يجب أن يتم تطوير تدخلات جبر الضرر من خلال التدابير والهياكل المجتمعية بما يعكس مصلحة المجتمعات المحلية والأفضلية التي يقررونها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن أولويات وأفضلية الاختيار قد تختلف مع تغير الظروف، فقد تكون الأولوية الاعتماد على الهياكل المجتمعية التقليدية بسبب غياب سيادة القانون والإطار القانوني الرسمي، ولكن هذا الخيار قد يتغير في مرحلة تشعر فيها المجتمعات المحلية بجدوى الأطر الرسمية وقدرتها على تنفيذ تدابير فعالة لجبر الضرر في سياق إجراءات نافذة للانتصاف الفعال أو خطط شاملة للعدالة الانتقالية.

من بين النماذج الشائعة المتداولة فيما يتعلق بالهياكل التقليدية في المجتمعات المحلية ودورها في تدابير العدالة الانتقالية والمصالحة في مرحلة ما بعد النزاع، تبرز محاكم "غاكاكا" في رواندا. تم إنشاء نظام المحاكم المجتمعية المعروف باسم "غاكاكا" من قبل الحكومة الرواندية في عام ٢٠٠٥ بهدف مواجهة الواقع الذي كان يشير إلى وجود آلاف المتهمين ينتظرون المحاكمة في النظام القضائي الوطني، ولضمان تحقيق العدالة والمصالحة على المستوى الشعبي. في هذا النظام، يتم انتخاب قضاة من قبل المجتمعات المحلية على المستوى المحلي لسماع قضايا المشتبه بهم في جرائم الإبادة الجماعية، مما يساهم في تخفيف الأحكام إذا كان المتهم تائبًا ويرغب في المصالحة مع المجتمع. يشير تقرير إلى أن أكثر من ١٢ ألف محكمة مجتمعية نظرت في أكثر من ١.٢ مليون قضية

في جميع أنحاء البلاد. يعمل هذا النوع من المحاكمات على تعزيز المصالحة بين الأفراد والمجتمعات، مما يمنح الضحايا الفرصة لمعرفة الحقيقة حول مصير أفراد أسرهم، ويمنح الجناة فرصة للاعتراف بجرائمهم والتوبة منها. أغلقت محاكم "غاكاكا" رسميًا في ٤ أيار/مايو ٢٠١٢،[87] ورغم أنه لم يكن بالإمكان اعتبار هذه المحاكمات قصة نجاح لوحدها، فإنها حظيت بقبول كبير من قبل المجتمعات المحلية، التي وجدت فيها نظامًا فعّالًا وشاملاً يفوق النظم الرسمية المحلية والدولية.

[87] United Nations Department of Public Information, *The Justice and Reconciliation Process in Rwanda*, Background Note, Outreach Programme on the Rwanda Genocide and the United Nations, March 2014.

خلاصات وتوصيات

أظهرت أنشطة الحوار التشاركي في هذه الورقة البحثية أن جبر الضرر لضحايا الانتهاكات الناتجة عن النزاع في سوريا يمثل أولوية رئيسية ليس للمجتمعات المحلية في الكسرة وهجين في دير الزور فقط، إنما للمجتمعات المحلية في مناطق أخرى أيضًا. هناك اقتناع متزايد أنه من شأن جبر الضرر أن يساهم في تخفيف حدة النزاع واستعادة النسيج المجتمعي، وأن يعزز المشاركة الأكثر فاعلية في التعامل مع مستقبل سوريا والانتقال الديموقراطي.

كما تظهر هذه الورقة البحثية أهمية الانخراط مع المجتمعات المحلية في نقاشات مستندة إلى المعرفة المستنيرة حول رؤاهم بخصوص تدابير جبر الضرر، لأن ذلك يقدم تصورات من مصادرها الأساسية – أصحاب المصلحة الرئيسيين – لتؤخذ بعين الاعتبار على المستوى الكلي عند مناقشة هذه القضية وسواها. ولا يعني الانخراط في مناقشة جبر الضرر فرض أو تغيير أولويات مسارات العدالة وحقوق الضحايا ومستقبل النزاع في سوريا، بل على العكس من ذلك، فهو يعزز تمسك المجتمعات المحلية والضحايا بمجموع الحقوق المصانة لهم في الانتصاف الفعال.

ولا بد لأي نقاش لتدابير جبر الضرر أن يكون مسبوقًا بمشاركة للمعرفة المستنيرة مع المجتمعات المحلية والضحايا، كي لا تتحول هذه النقاشات إلى إملاء وإسقاط لتدابير مفترضة مسبقًا على المشاركين. كما يجب ألا يتم التعامل مع الضحايا باعتبارهم مجرد شهود، إنما كفاعلين رئيسيين في كافة مراحل التخطيط لتدابير جبر الضرر، بدءًا من التقييم التشاركي، مرورًا بالتخطيط، وحتى التنفيذ والمراقبة والرصد.

على الرغم من أن برامج العدالة الانتقالية يفترض أن تكون شاملة ومتكاملة العناصر على المستوى الوطني، إلا أن وجهة نظر المشاركين ركزت على فاعلية اتباع نهج "التخصيص" الذي يستهدف المجتمعات المحلية بناءً على خصوصية تجربتها وبيئتها الثقافية والاجتماعية. ويمكن تفسير هذا النهج في سياق مفهوم البرامج المعقدة لجبر الضرر التي

يوصي بها خبراء العدالة الانتقالية. من خلال هذا النهج، تتم الموازنة بين الضحايا المباشرين والمجتمعات المحلية من حيث آليات المشاركة الفعالة وأنماط الاستحقاقات الفردية والجماعية.

انطلاقًا من استنتاجات هذه الورقة البحثية وتفاصيل النقاشات بين المشاركين فيها، يمكن إجمال التوصيات التالية باعتبارها غير شاملة وموجهة إلى جهات فاعلة محددة تعتبر ذات صلة بموضوع وسياق البحث:

منظمات المجتمع المدني

- إدراج جبر الضرر كمكوّن رئيسي في التخطيط للبرامج والمشاريع، خاصة تدخلات مشاركة المعرفة المستنيرة الموجهة للمجتمعات المحلية.
- استثمار الشراكات وعلاقات الثقة التي تم تطويرها عبر سنين العمل والخبرة مع الجهات الفاعلة الدولية – منظمات غير حكومية، دول مانحة وصديقة، هيئات أممية – لطرح جبر الضرر على قائمة أولوياتها وتوفير الاستعداد لدعم جهود وتدخلات تناولها داخل سوريا.
- دعم تشكيل مجموعات وشبكات غير رسمية من الضحايا والعائلات على مستوى المجتمعات المحلية.
- تنسيق الخطط والبرامج التي تتناول جبر الضرر بين المنظمات الفاعلة والتركيز على التخصص في التنفيذ.

الجهات المانحة والفاعلون الإنسانيون والتنمويون

- تطوير استراتيجيات قائمة على الحقوق لتدخلات التمويل والدعم والاستجابة تهدف إلى إدماج أنشطة مرتبطة بجبر الضرر في المجتمعات المحلية.
- تقديم تسهيلات إدارية للبرامج المتعلقة بجبر الضرر، ووضع نظام تقييم تبادلي لضمان استيفاء تلك البرامج شروط وعناصر التخصص، المشاركة الفعالة للضحايا والمجتمعات المحلية، التنسيق، والتكامل.

روابط ومجموعات الضحايا والعائلات

- ربط قضايا جبر الضرر بمجالات النشاط الرئيسية على اختلافها وخصوصيتها.
- توظيف الوصول لمجتمعات الضحايا والعائلات لمشاركة المعرفة المستنيرة وطرح قضايا جبر الضرر للحوار المفتوح.
- استثمار التجارب التي تم خوضها في تشجيع ودعم تشكيل مجموعات وشبكات للضحايا والعائلات وتيسير أنشطة الحوار حول جبر الضرر.

الجهات المتخصصة والخبراء

- توجيه الجهود الأكاديمية والعملية نحو تناول منظور المجتمعات المحلية في سوريا لجبر الضرر.
- تقديم الدعم المعرفي والتقني لمنظمات المجتمع المدني وغيرها من الفاعلين المحليين الناشطين في مجال جبر الضرر.

السلطات المحلية

- إعادة النظر في التشريعات والتدابير القائمة التي تمثل بحد ذاتها أو ينتج عنها استمرار أنماط من الانتهاكات أو أنماط أخرى خاصة التمييز والتهميش.
- تعزيز سيادة القانون وتفعيل الأطر الأمنية والقانونية الأخرى لتحسين الوضع الأمني مع الالتزام بالمعايير الدولية ذات الصلة.
- الإقبال على حوار مفتوح وشفاف مع منظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى والاستفادة من خبراتها وطاقاتها في تحسين منظومات الحوكمة القائمة.
- تيسير ودعم مبادرات وتدخلات مناقشة وتصميم تدابير جبر الضرر، والانخراط الفعال في تلك الأنشطة.
- اتخاذ خطوات فعلية وفورية لمعالجة القضايا الناتجة عن انتهاكات يمكن معالجتها من خلال الرد، كقضايا النازحين والملكية.

الملحق الأول: نبذة مختصرة عن هجين

ناحية هجين تعد مركزًا رئيسيًا في ريف دير الزور الشرقي، حيث تمتد من بلدة الشعفة إلى بلدة البحرة وتشمل بلدات أبو الحسن وأبو الخاطر وهجين والبحرة، وتبعد ٣٠ كيلومترًا عن مدينة البوكمال. تحتل مساحة واسعة وتقع على السرير النهري الشرقي لنهر الفرات، محاذية لبلدات الجلاء والمجاودة والعباس والطواطحة غرب الفرات. رغم عدم وجود إحصائيات دقيقة لعدد السكان منذ عام ٢٠٠٤، فإن التقديرات تشير إلى أن عدد سكانها يقارب ١٠٠ ألف نسمة.

ينتمي سكان هجين إلى قبيلة العبيد الزبيدية، من القبائل العربية التي ينحدر منها سكان الريف الشرقي والغربي عمومًا. يسود المدينة العادات والتقاليد التي تتماشى مع الشريعة الإسلامية، وتدين المدينة بالولاء لوجهائها. يقع مركز الناحية في بوابة هجين بالقرب من تل الجعابي الأثري.

اقتصاديًا، تتميز هجين بموقعها في منطقة خصبة تحاط بنهر الفرات من ثلاث جهات، مما جعلها منطقة زراعية. يعمل معظم سكانها في الزراعة وتربية المواشي، وتحظى بانتباه كبير للتعليم، وتعتبر منطقة تجارية بفضل أسواقها. يعتمد اقتصادها بشكل رئيسي على الأموال المرسلة من المغتربين، حيث يوجد عدد كبير من أبنائها في دول الخليج والاتحاد الأوروبي.

من الناحية الأمنية، بعد فقدان الحكومة السورية لسيطرتها على المنطقة عام ٢٠١٢، تعاقبت عليها الفصائل المتحاربة، وتبعها تنظيم الدولة الإسلامية. تتبع المنطقة الآن الإدارة الذاتية، وتعتبر منطقة مستقرة نسبيًا مقارنة بالمناطق المجاورة.

قانونيًا، يعتمد الأفراد على قانون الإدارة الذاتية في بعض الأمور، ويتم الحكم في معظم النزاعات على أساس الشريعة الإسلامية العشائرية.

بيئيًا، تعاني جميع مناطق ريف دير الزور من تلوث بيئي واضح، بسبب حرق النفط وتلوث نهر الفرات، مما أثر على الزراعات وصحة السكان.

خدميًا، يواجه سكان المدينة انقطاعًا مستمرًا للكهرباء ونقصًا في المياه، والأوضاع الصحية والتعليمية تعاني من الإهمال والنقص في الإمكانيات والكوادر المؤهلة.

الملحق الثاني: نبذة مختصرة عن الكسرة

تعتبر ناحية الكسرة مركزًا في ريف دير الزور الغربي، ممتدة من بلدة الحصان إلى الجزرات، وتبعد حوالي ٣٥ كيلومترًا عن مركز مدينة دير الزور على الضفة الشرقية لنهر الفرات، مع وجود بلدة الشميطية المقابلة. يبلغ عدد سكانها حوالي ٦٤ ألف نسمة حسب الإحصاءات الرسمية عام ٢٠٠٤، وقد ازداد العدد بشكل كبير خلال سنوات الحرب الأخيرة بسبب توافد النازحين من مناطق دير الزور التي تقع تحت سيطرة الحكومة السورية.

اجتماعيًا، ينتمي معظم سكان الكسرة إلى قبيلة البكارة وتحكمهم العادات والتقاليد العشائرية وشيوخ العشائر. يشكل النازحون نسبة كبيرة من السكان، وتزايدت الفئات المهنية والتجارية بوجود النازحين من المناطق الأخرى.

اقتصاديًا، يعتمد سكان الكسرة بشكل أساسي على الزراعة ورعاية الماشية، مع وجود قليل للعاملين في التجارة والصناعة. تعتمد زراعتهم على محاصيل مثل القمح والقطن، بالإضافة إلى الخضروات، وتتوزع المحطات المزروعة على سرير النهر بين المروية والغير مروية. يواجه سكان المنطقة تفاوتًا واضحًا في المستوى المعيشي، حيث يعاني العديد منهم من الفقر.

أمنيًا، تخضع الكسرة لسيطرة الإدارة الذاتية وتعتبر منطقة مستقرة نسبيًا، باستثناء بعض النزاعات العشائرية وانتشار المخدرات.

قانونيًا، يحتكم السكان إلى قوانين الإدارة الذاتية، وهناك اعتماد كبير على الوجهاء والشخصيات المشهود لها في القضاء العشائري أو العرفي لفض النزاعات المجتمعية.

بيئيًا، تتأثر الكسرة بالتلوث الناتج عن النهر وحرق النفط، مما يشكل تهديدًا لصحة السكان والزراعة.

خدميًا، تواجه الناحية نقصًا في الكهرباء والماء، مع ضعف في قطاع التعليم والصحة، ويرجع ذلك إلى نقص الإمكانيات والفساد المنتشر في القطاعات.